[الخطبة]
بسم الله الرحمن الرحيم بالعزيز الحكيم أثـق وعليـه أتوكـل الحمـد للـه أهل أن يحمد لعزته وجبروته ونسأله التوفيق لنيل مرضاته والرأفة عنـده وأن يصلي على أنبيائـه الهـادين وخصوصـا على المصـطفى محمـد وآلـه الطاهرين
المقدمة
وبعد فقد نزعت الهمة بنا إلى أن نجمع كلاما فيما اختلف أهل البحث فيه لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو إلـف ولا نبـالي من مفارقـة تظهر منا لما ألفه متعلمو كتب اليونانيين إلفا عن غفلـة وقلـة فهم ولمـا سـمع منـا في كتب ألفناهـا للعـاميين من المتفلسـفة المشـغوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم ولم ينـل رحمتـه سـواهم مـع اعتراف منا بفضل سلفهم في تنبهـه لمـا نـام عنـه ذووه وأسـتاذوه وفي تمييزه أقسام العلوم بعضها عن بعض وفي ترتيبه العلوم خيرا مما رتبوه وفي إدراكـه الحـق في كثـير من الأشـياء وفي تفطنـه لأصـول صـحيحة سرية في أكـثر العلـوم وفي اطلاعـه النـاس على مـا بينهـا فيـه السـلف وأهل بلاده وذلك أقصى ما يقدر عليه إنسان يكون أول من مد يديـه إلى تمييز مخلوط وتهذيب مفسد ويحق على من بعده أن
يلموا شعثه ويرموا ثلما يجدونه فيما بناه ويفرعوا أصولا أعطاها فما قدر من بعده على أن يفرغ نفسه عن عهده مـا ورثـه منـه وذهب عمـره في تفهم ما أحسن فيه والتعصب لبعض ما فرط من تقصـيره فهـو مشـغول عمره بما سلف ليس له مهلة يراجع فيها عقله ولو وجدها ما اسـتحل أن يضع ما قاله الأولون موضع المفتقر إلى مزيد عليه أو إصلاح لـه أو تنقيح إياه.
وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قـالوه أول مـا اشـتغلنا بـه ولا يبعـد أن يكون قد وقـع إلينـا من غـير جهـة اليونـانيين علـوم وكـان الزمـان الـذي اشتغلنا فيه بذلك ريعان الحداثة ووجـدنا من توفيـق اللـه مـا قصـر علينـا بسببه مـدة التفطن لمـا أورثـوه ثم قابلنـا جميـع ذلـك بالنمـط من العلم الذي يسميه اليونانيون المنطـق ولا يبعـد أن يكـون لـه عنـد المشـرقيين اسم غيره حرفا حرفا فوقفنا على ما تقابل وعلى ما عصى وطلبنـا لكـل شيء وجهه فحق ما حق وزاف ما زاف.
ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتزاء إلى المشائين من اليونانيين كرهنا شق العصا ومخالفة الجمهور فانحزنا إليهم وتعصـبنا للمشـاءين إذ كـانوا أولى فـرقهم بالتعصـب لهم وأكملنـا مـا أرادوه وقصـروا فيـه ولم يبلغوا أربهم منه وأغضينا عما تخبطوا فيه وجعلنا له وجها ومخرجـا ونحن بدخلته شاعرون وعلى ظله واقفون فإن جاهرنا بمخالفتهم ففي الشيء الذي لم يمكن الصبر عليه وأما الكثير فقد غطيناه بأغطيـة التغافـل فمن جملة ذلك مـا كرهنـا أن يقـف الجهـال على مخالفـة مـا هـو عنـدهم من

الشهرة بحيث لا يشكون فيه ويشكون في النهار الواضح وبعضه قد كـان من الدقة بحيث تعمش عنه عيون عقـول هـؤلاء الـذين في العصـر فقـد بلينا برفقة منهم عـاري الفهم كـأنهم خشـب مسـندة يـرون التعمـق في النظر بدعة ومخالفة المشهور ضلالة كأنهم الحنابلة في كتب الحديث لـو وجدنا منهم رشيدا ثبتناه بمـا حققنـاه فكنـا ننفعهم بـه وربمـا تسـنى لهم الإيغال في معناه فعوضونا منفعة استبدوا بالتنقير عنها.
ومن جملة ما ضننا بإعلانه عابرين عليه حق مغفـول عنـه يشـار إليـه فلا يتلقى إلا بالتعصب فلذلك جرينا في كثير مما نحن خـبراء ببجدتـه مجـرى المساعدة دون
المحاقة ولو كان ما انكشف لنا أول ما انصببنا إلى هذا الشأن لم نبد فيه مراجعات منا لأنفسنا ومعاودات من نظرنـا لمـا تبينـا فيـه رأيـا ولاختلـط علينا الرأي وسرى في عقائدنا الشك وقلنا لعـل وعسـى لكنكم أصـحابنا تعلمون حالنا في أول أمرنا وآخره وطـول المـدة الـتي بين حكمنـا الأول والثاني وإذا وجدنا صورتنا هذه فبالحري أن نثق بأكثر ما قضيناه وحكمنـا به واستدركناه ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكـبرى والغايـات القصوى التي اعتبرناها وتعقبناها مئين من المـرات ولمـا كـانت الصـورة هذه والقضية على هذه الجملة أحببنا أن نجمع كتابـا يحتـوي على أمهـات العلم الحق الذي استنبطه من نظر كثيرا وفكر مليـا ولم يكن من جـودة الحدس بعيدا واجتهد في التعصب لكثير فيما يخالفه الحق فوجد لتعصـبه وما يقولـه وفاقـا عنـد الجماعـة غـير نفسـه ولا أحـق بالإصـغاء إليـه من التعصـب لطائفـة إذا أخـذ يصـدق عليهم فإنـه لا ينجيهم من العيـوب إلا الصدق.
وما جمعنا هذا الكتاب لنظهره إلا لأنفسنا أعني الذين يقومون منـا مقـام أنفسنا وأمـا العامـة من مـزاولي هـذا الشـأن فقـد أعطينـاهم في كتـاب الشفاء ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم وسنعطيهم في اللواحق مـا يصـلح لهم زيادة على ما أخذوه وعلى كل حال فالاستعانة بالله وحده
في ذكر العلوم
إن العلوم كثيرة والشهوات لهـا مختلفـة ولكنهـا تنقسـم أول مـا تنقسـم قسمين علوم لا يصلح أن تجري أحكامها الـدهر كلـه بـل في طائفـة من الزمان ثم تسقط بعدها أو تكون مغفولا عن الحاجة إليهـا بأعيانهـا برهـة من الدهر ثم يدل عليها من بعد.
وعلوم متساوية النسب إلى جميع أجزاء الدهر وهذه العلوم أولى العلوم بأن تسمى حكمة.
وهذه منها أصول ومنها توابع وفروع وغرضنا هاهنا هو في الأصول وهـذه التي سميناها توابع وفروعا فهي كالطب والفلاحة وعلـوم جزئيـة تنسـب إلى التنجيم وصنائع أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها.

وتنقسم العلوم الأصلية إلى قسمين أيضا فإن العلم لا يخلو إما أن ينتفع به في أمور العالم الموجودة وما هو قبل العالم ولا يكون قصارى طالبه أن يتعلمه حتى يصير آلة لعقله يتوصل بها إلى علوم هي علوم أمور العالم وما قبله وإما أن ينتفع به من حيث يصير آلة لطالبه فيما يروم تحصيله من العلم بالأمور الموجودة في العالم وقبله.
والعلم الذي يطلب ليكون آلة قد جرت العادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان لأن يسمى علم المنطق ولعل له عند قوم آخرين اسما آخر لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور.
وإنما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم لأنه يكون علما منبها على الأصول التي يحتاج إليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤديا بالباحث إلى الإحاطة بالمجهول فيكون هذا العلم مشيرا إلى جميع الأنحاء والجهات التي تنقل الذهن من المعلوم إلى المجهول وكذلك يكون مشيرا إلى جميع الأنحاء والجهات التي تضل الذهن وتوهمه استقامة مأخذ نحو المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك فهذا هو أحد قسمي العلوم.
وأما القسم الآخر فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين لأنه إما أن تكون الغاية في العلم تزكية النفس مما يحصل لها من صورة المعلوم فقط وإما أن تكون الغاية ليس ذاك فقط بل وأن يعمل الشيء الذي انتقشت صورته في النفس.
فيكون الأول تتعاطى به الموجودات لا من حيث هي أفعالنا وأحوالنا لنعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا والثاني يلتفت فيه لفت موجودات هي أفعالنا وأحوالنا لنعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فينا.
والمشهود من أهل الزمان أنهم يسمون الأول علما نظريا لأن غايته القصوى نظر ويسمون الثاني منهما عمليا لأن غايته عمل.
وأقسام العلم النظري أربعة وذلك لأن الأمور إما مخالطة للمادة المعينة حدا وقواما فلا يصلح وجودها في الطبع في كل مادة ولا يعقل إلا في مادة معينة مثل الإنسانية والعظمية وإن كانت بحيث لا يمتنع الذهن في أول نظرة عن أن يحلها كل مادة فيكون على سبيل من غلط الذهن بل يحتاج الذهن ضرورة في الصواب أن ينصرف عن هذا التجويز ويعلم أن ذلك المعنى لا يحل مادة إلا إذا حصل معنى زائد يهيؤها له وهذا كالسواد والبياض فهذا من قبيل الموجودات والأمور.
وإما أمور مخالطة أيضا كذلك والذهن وإن كان يحوج في صحة تصور كثير منها إلى إلصاقه بما هو مادة أو جار مجرى المادة فليس يمتنع عنده وعند الوجود أن لا يتعين له مادة وكل مادة تصلح لأن تخالطه ما لم يمنع مانع وليس يحتاج في الصلوح له إلى ممهد يخصصه به مثل الثلاثية والثنائية من حيث هي متكونة وتعرض الجمع والتفريق ومثل

التدوير والتربيع وجميع ما لا يفتقر وجوده ولا تصوره إلى تغير مادة له وهذا قبيل ثان من الأمور والموجودات.
وإما أمور مباينة للمادة والحركة أصلا فلا تصلح لأن تخلط بالمادة ولا في التصور العقلي الحق مثل الخالق الأول تعالى ومثل ضروب من الملائكة وهذا
قبيل ثالث من الموجودات وإما أمور ومعان قد تخالط المادة وقد لا تخالطها فتكون في جملة ما يخالط وفي جملة ما لا يخالط مثل الوحدة والكثرة والكلي والجزئي والعلة والمعلول.
كذلك أقسام العلوم النظرية أربعة لكل قبيل علم.
وقد جرت العادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول علما طبيعيا وبالقسم الثاني رياضيا وبالقسم الثالث إلهيا وبالقسم الرابع كليا وإن لم يكن هذا التفصيل متعارفا فهذا هو العلم النظري.
وأما العلم العملي فمنه ما يعلم كيفية ما يجب أن يكون عليه الإنسان في نفسه وأحواله التي تخصه حتى يكون سعيدا في دنياه هذه وفي آخرته وقوم يخصون هذا باسم علم الأخلاق.
ومنه ما يعلم كيف يجب أن يجري عليه أمر المشاركات الإنسانية لغيره حتى يكون على نظام فاضل إما في المشاركة الجزئية وإما في المشاركة الكلية والمشاركة الجزئية هي التي تكون في منزل واحد والمشاركة الكلية هي التي تكون في المدينة.
وكل مشاركة فإنما تتم بقانون مشروع وبمتول لذلك القانون المشروع يراعيه ويعمل عليه ويحفظه ولا يجوز أن يكون المتولي لحفظ المقنن في الأمرين جميعا إنسان واحد فإنه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة بل يكون للمدينة مدبر ولكل منزل مدبر آخر ولذلك يحسن أن يفرد تدبير المنزل بحسب المتولي بابا مفردا وتدبير المدينة بحسب المتولي بابا مفردا ولا يحسن أن يفرد التقنين للمنزل والتقنين للمدينة كل على حدة بل الأحسن أن يكون المقنن لما يجب أن يراعى في خاصة كل شخص وفي المشاركة الصغرى وفي المشاركة الكبرى شخص واحد بصناعة واحدة وهو النبي.
وأما المتولي للتدبير وكيف يجب أن يتولى فالأحسن أن لا ندخل بعضه في بعض وإن جعلت كل تقنين أيضا بابا آخر فعلت ولا بأس بذلك لكنك تجد الأحسن أن يفرد العلم بالأخلاق والعلم بتدبير المنزل والعلم بتدبير المدينة كل على
حدة وأن تجعل الصناعة الشارعة وما ينبغي أن تكون عليه أمرا مفردا.
وليس قولنا وما ينبغي أن تكون عليه مشيرا إلى أنها صناعة ملفقة مخترعة ليست من عند الله ولكل إنسان ذي عقل أن يتولاها كلا بل هي من عند الله وليس لكل إنسان ذى عقل أن يتولاها ولا حرج علينا إذا نظرنا في أشياء كثيرة مما يكون من عند الله أنها كيف ينبغي أن تكون.

فلتكن هذه العلوم الأربعة أقسام العلم العملي كما كانت تلك الأربعة أقسام العلم النظري.
وليس من عزمنا أن نورد في هذا الكتاب جميع أقسام العلم النظري والعلم العملي بل نريد أن نورد من أصناف العلوم هذا العدد نورد منه العلم الآلي ونورد العلم الكلي ونورد العلم الإلهي ونورد العلم الطبيعي الأصلي ونورد من العلم العملي القدر الذي يحتاج إليه طالب النجاة وأما العلم الرياضي فليس من العلم الذي يختلف فيه.
والذي أوردناه منه في كتاب الشفاء هو الذي نورده هاهنا لو اشتغلنا بإيراده وكذلك الحال في أصناف من العلم العملي لم نورده هاهنا وهذا هو حين نشتغل بإيراد العلم الآلي الذي هو المنطق

في علم المنطق

الفن الأول في التصور والتصديق

المقالة الأولي في مقدمات التصور

نريد أن نبين أنا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستحصلها بتلك الأولى.
والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فنتصورها وحينئذ لا يخلو إما أن نكون قد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق والتصور الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل إنسان وقولنا الحيوان الناطق المائت وقولنا هل نمشي والتصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل الأربعة زوج إذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا الأربعة زوج مما يتقدم فيتصور معناه فإذا حصل لنا التصور حصل لنا التصديق به لكن التصور هو المقدم فإن لم نتصور معنى ما لم يتأت لنا التصديق به وقد يتأتى التصور من غير أن يقترن به التصديق.
فيحصل لنا من جميع ما اقتصصناه أن المعاني التي نتصورها قد يتعدى في بعضها التصور إلى التصديق وقد يتعدى إلى أنحاء أخرى لا مدخل لها في العلوم وإذا كان الأمر كذلك فإن الأشياء التي نسلك إلى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا أو عقولنا أو نفوسنا وعلى أي لفظ أردت أن تعبر إما أن نروم بذلك حصول تصورها لنا فقط أو نروم حصول تصديق منا بالواجب فيها فإذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما نستحصله في نفوسنا فإما أن نبين كيف نستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا.
ولا شك أن الطريق الذي به يحصل التصور يليق به أن يكون مباينا للطريق
الذي به يستحصل التصديق ومن عادة الناس أن يسموا ما يحصل به التصور قولا شارحا أو قولا بحسب الاسم فمنه ما يسمونه حدا ومنه ما

يسمونه رسما ومن عادتهم أن يسموا ما يحصل من التصديق حجة فمنه ما يسمونه قياسا ومنه ما يسمونه استقراء أو غير ذلك.
ولما كان التصور قبل التصـديق فيجب أن يكـون الكلام في تعليم القـول الشارح قبل الكلام في تعليم الحجة وأن يفرد في كلواحـد منهمـا كلام لا يخلط بالآخر ومـا لم تسـتوف الأولى منهمـا بالتقـديم لم يتعـرض للأولى منهما بالتأخير فإن من يفعل ذلك يـركب قبيحـا من التشـويش ولأن كـل قول شارح وكـل حجـة فهـو مؤلـف من معـان وألفـاظ وكـل مـركب من أشياء فليس يتم العمل به على الحقيقة إلا من جهـة الإحاطـة بمـا ركبت منه من جهة ما هو محتاج إليه في أن تركب عنـه حاجـة بالـذات فكـذلك يلزمنا إن كنا طالبين مثلا بالحد والحجة أن نحيط أولا بالأشياء الـتي منهـا يركب لا من كل جهة بل من الجهة الـتي صـلح لهـا أن يـركب منـه الحـد والحجة وسنشير إلى تلك الجهة.
فهـذا العلم الـذي يـدل على كيفيـة السـلوك المـذكور هـو العلم الآلي والمنطق وموضوعه المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصـير به موصلة إلى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك.
فإن التفتنا إلى كونها جواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك فإنما يكون ذلك إذا كان لكونها أشياء من ذلك أثر أو حكم في الجهة التي لهـا يصـلح أن يكون جزءا من قول شارح أو حجة

في اللفظ المفرد والمعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معنـاه أن يـدل بجزء منه البتة على شـيء وإن كـان قـد يجـوز أن يـدل بجـزء منـه على معنى مثل قولنا الإنسان فإنـه إذا أريـد أن يـدل بـه على معـنى الحيـوان الناطق لم يـدل حينئـذ بشـيء من أجزائـه على شـيء ومثـل قولنـا عبـد شمس فإنه إذا أريد أن يدل به على شـخص معين من حيث هـو شـخص معين لا من حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس لا يكون حينئذ دلالة يراد بعبـد وشـمس بـل لم يلتفت إلى مـا يـدل عليـه عبـد وشـمس في حالـة أخرى.
وإذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا لأن معـنى قولنـا لفـظ دال هـو أنـه يراد به الدلالة لا أن له في نفسه حقا من الدلالة.
والمعنى المفرد هو المعين من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو ولا يلتفت إلى شيء منه يتقوم أو معه يحصل وإن كان للذهن أن يلتفت وقتـا آخـر إلى معان أخرى فيه ومعه أو لم يكن

في الكلي والجزئي

إذا كان نفس تصور المعنى المفـرد لا يمنـع الـذهن إلا بسـبب خـارج من نفس تصوره إن اتفق عن أن يقال ويعتقد لكـل واحـد من كـثرة أنـه هـو فهو كلي مثـل معـنى الإنسـان فإنـه من الحـق أن يقـال لكـل واحـد من

الكثرة أنه إنسان ويعتقد في الذهن أنه إنسان ومثل معـنى شـكل يحيـط به عشرون قاعدة مثلثات فإنه لا مانع أن يعتقد الذهن أشـياء كثـيرة كـل واحد منها هو شكل يحيط به عشـرون قاعـدة مثلثـات وإن تعـذر مـؤداه ومثل معنى الشمس لست أقـول هـذه الشـمس فإنـه لا مـانع في نفس تصوره أن يكون كثرة يقال لكل واحـد منهـا شـمس ويحـد حـد الشـمس فإن منع عن ذلك مـانع فليس نفس التصـور وأمـا إذا كـان نفس التصـور مانعا من ذلك فهو الجزئي كتصـورنا معـنى قولنـا زيـد أي شـخص بعينـه مشارا إليه أو هذا الشكل العشريني أو هذه الشمس كـان نفس التصـور مانعا من ذلك فإن هذا المشار إليه لا يكـون إلا ذلـك المعين وكـذلك في الشكل أو الشمس
في المحمول على الشيء
إذا قيل لشيء من الأشياء إنه كذا فكـذا محمـول عليـه سـواء كـان قـولا مسموعا أو كان قولا معقولا باطنا.
وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معـنى مـا حمـل عليه حتى يصح قول القائل الإنسان بشر ولا يصح قوله الإنسـان ضـحاك بل شـرطه أن يكـون صـادقا عليـه وإن لم يكن هـو هـو لأنـه ليس يعـني بقولـه الإنسـان ضـحاك أن الإنسـان من حيث لـه مفهـوم الإنسـانية هـو الضحاك من حيث هو ضحاك فإن هذا كاذب فإنه ليس البتة الإنسـان هـو الضحاك بالمعنى من هذه الجهة
بل معناه الشيء الذي يقال لـه إنسـان ويفهم لـه صـفة الإنسـانية لـذلك الشيء أيضا صفة الضحاكية فالإنسان هـو الضـحاك لأن الموضـوع الـذي بالطبع موضـوع إنمـا هـو واحـد من كـل جهـة وليس هـذا الموضـوع هـذا الذات العامة بل الشيء الخاصي حدا والمعنى بحسـب هـذا الاعتبـار هـو الإنسان وهو الضحاك.
ولم يحسن من ظن أن الـذات تعـرض لهـا حـالان أو صـفتان أو عرضـان فتصير إنسانا وضحاكا فيكون هذا الموضوع لهما فإن الـذات مطلقـا غـير موضــوعة لتخصــيص وإذا خصصــت فتخصــص ببعض أمثــال الإنســان والضحاك والكلام في ذلك كالكلام في الإنسان والضحاك بـل الـذات من أحوال ذلك الخاصي وهو في خاصيته شـيء وفي كونـه ذاتـا شـيء ومن حق هذا أن يحقق في العلم الكلي.
والذي نكتفي به هاهنا أن قولنا الإنسان ضـحاك معنـاه أن الشـيء الـذي هو الإنسان هو أيضا ضحاك فله أنه إنسان وله أنه ضحاك إذ له الإنسانية والضحاكية على أنه يجوز أن يكون ذلك الشـيء المخصـص هـو الإنسـان نفسه أو الضحاك نفسه أو ثالث له خصوصية ما ثم لـه معهـا أنـه إنسـان وأنه ضحاك وأما كيفية هذا بالتحقيق والتفصيل فلتذكر في العلم الكلي.
وإذ كان كذلك فكـل شـيء تحمـل عليـه أمـور مختلفـة المفهومـات فلـه أشياء وأمور مقترنة به إما أجزاء من هويته وماهيته وحقيقته وإما لـوازم

أو عوارض لهـا قـد لا تلـزم وكـل محمـول على شـيء من الأشـياء ليس مطابقا لذاته فهو إما مقوم وإما لازم وإما عارض.
فالمقوم هو الشيء الذي يدخل في ماهيته فتلتئم ماهيته منه ومن غيره
واللازم هو الذي لا بد من أن يوصف الشيء بعد تحقق ذاته على أنه تابع لذاته لا على أنه داخل في حقيقة ذاته.
والعارض هو الذي قد وصف به الشيء إلا أنـه ليس يجب أن يوصـف بـه الشيء دائما.
ويشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يفارق الشيء.
ويشـترك اللازم والعـارض في أن كـل واحـد منهمـا خـارج عن حقيقـة الشيء لاحق بعدها.
مثال المقوم كون المثلث شكلا بـل الإنسـان جسـما ومثـال اللازم كـون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين وخواص أخرى من النسبة له إلى أشـياء غير متناهية هي غير متناهية لا يجوز أن تكـون شـروطا في ماهيتـه لأنهـا غير متناهيـة مثـل كونهـا نصـفا من مربـع وثلثـا من آخـر وربعـا من آخـر وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث لا نهاية لها ومثال العـارض شـيب الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعـرض لـه وكـل شـيء بسـيط في الحقيقة والماهية فلا مقومات لـه ولا يلتفت إلى مـا يقولـون ويسـاعدهم عليه في العلم الظاهر
في عدد دلالة اللفظ على المعنى
أصناف دلالة اللفظ على المعـنى ثلاثـة دلالـة المطابقـة ودلالـة التضـمن ودلالة الالتزام وهو النقل من طريق المعنى.
أما دلالة المطابقة فمثل ما تدل لفظة الإنسان على الحيوان الناطق.
وأما دلالة التضمن فمثل دلالة الإنسان على الحيوان وعلى النـاطق فـإن كل واحد منهما جزء ما يدل عليه الإنسان دلالة المطابقة.
ودلالــة الالــتزام مثــل دلالــة المخلــوق على الخــالق والأب على الابن والسقف على الحائط والإنسان على الضـاحك وذلـك أن يـدل أولا دلالـة المطابقة على المعنى الذي
يدل عليه أولا ويكون ذلك المعنى يصحبه معنى آخر فينتقل الـذهن أيضـا إلى ذلك المعنى الثاني الذي يوافق المعنى الأول ويصحبه.
وتشترك دلالة المطابقـة ودلالـة التضـمن في أن كـل واحـد منهمـا ليس دلالة على أمر خارج عن الشيء.
وتشترك دلالة التضمن ودلالة الالـتزام في أن كـل واحـد منهمـا مقتضـى الدلالة الأولى
في أصناف دلالة المحمول على الموضوع
كل محمول يدل على موضوع فإما أن يدل على كمال حقيقته كما هـو لا يفلت عن دلالته شيء من المقومـات لـه بـل يـدل على جميعهـا بسـبيل التضـمن وعلى الـذات بسـبيل المطابقـة إن كـانت الـذات ذات أجـزاء

حقيقية وهذه الدلالة هي المخصوصة عندنا باسم الدالـة على الماهيـة أو الدال على ما هو الشيء.
فإن كان المحمول لفظـا مفـردا فهـو اسـم الشـيء وإن كـان المحمـول ليس لفظا مفردا بل هو قولا فهو حد الشـيء مثالـه الإنسـان فإنـه اسـم للطبيعة المشتركة بين أشـخاص النـاس الـتي لا يفصـلون عنهـا إلا بـأمر عارض أو الحيوان الناطق وهو حد تلك الطبيعة.
فأما إذا قيل ضحاك بالطبع فقد دل على غير الماهية لأنه يـدل عليـه من حيث إنه لازم له وإذا قيل حسـاس نـاطق فقـد دل على مسـاو ولكن لم يدل على الماهيـة لأن مفهـوم الحسـاس على سـبيل المطابقـة هـو أنـه شيء ذو حس فقط ومفهوم الناطق هو أنه شيء ذو نطق فقط فإن دل ذلك على معان أخرى من حيث يعلم أن الحسـاس لا يكـون إلا جسـما ذا نفس وكـذلك النـاطق فـذلك دلالـة على سـبيل الالـتزام لا على سـبيل التضمن.
فالدلالــة الأولى للحســاس النــاطق مخليــة عن الجســمية والمتغذيــة والمتحركية وغير
ذلك لا تتضمن شـيئا من ذلـك فلـذلك ليسـت هـذه الدلالـة على الماهيـة والذات من حيث هي تلك الماهية والذات دلالة مطابقـة بلدلالـة الالـتزام وأما الحيوان فاسم موضوع للجملة المجتمعة من المقومـات المشـتركة للإنسان مع غيره فإذا أردف بالناطق تخصص وتم.
وأما أن لا يدل على ذلك فيدل حينئذ إما على مقوم وإمـا على لازم وإمـا على عارض
في أصناف الدلالة على الماهية
أصناف الدلالة على الماهية ثلاثة أحدها على سـبيل الخصـوص والانفـراد مثل دلالة الحيوان الناطق على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس.
وإما على الشركة مثل الحيوان فإنه لا يدل على ماهية الإنسـان ولا على ماهية الفرس ولكن إذا طلبت الماهيـة المشـتركة لهـا فسـأل سـائل مـا هذه المتحركات من الإنسان والفـرس والطـائر فقيـل الحيوانـات كـانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتها المشتركة.
وإما على سبيل الانفراد والشـركة معـا مثـل الإنسـان فإنـه ماهيـة لزيـد وحده ولزيد مع عمـرو بالشـركة وذلـك لأن زيـدا ليس ينفـرز عن عمـرو بمعنى مقوم بـل بـأحوال عرضـت لمادتـه لـو تـوهم فقـدانها لم يجب أن يكون فقدانها يسبب فقدان زيد وفساده على ما تحقــق في العلم الكلي وليس انفرازه كانفراز الإنسان عن سائر الحيوانات بأمر مقوم لجوهره.
وأما هل بعض ما ينفرز به على القبيل الأول وبعضـه على القبيـل الثـاني فليترك إلى العلم الكلي فلا يضر المنطقي تسليمه والبناء عليـه لـو كـان ما يبنى عليه موجودا مسلما بالحقيقة.

ومن عــادة النــاس إذا حــق عليهم أن يســموا القســم الثــاني جنســا للمشتركات
القريبــة فيــه نحــو مــا لهــا من الاشــتراك وأن يســموا كــل واحــد من المشتركات القريبة منـه نوعـا لـه فيكـون كـل واحـد من الجنس والنـوع مفهوما بالقياس إلى صاحبه.
ومن عـادتهم أن يسـموا القسـم الثـالث نوعـا لا على نحـو مـا تسـمى المشتركات في الجنس نوعا بل بالقياس إلى الأشخاص الـتي تحتهـا من حيث إنها تدل على ماهية أشـياء لا تفـترق بـأمر مقـوم حـتى لـو لم يكن فوقه معنى جامع جمعا جنسيا يصير بسببه نوعـا بـذلك المعـنى كـان في نفسه نوعا بهذا المعنى
في المقومات
المقوم إما أن يكون من الشيء جنسا له أو جنس جنس له وكذلك حـتى ينتهي وإما أن لا يكون كذلك بل لا يزال يكون جزءا من حقيقته أو حقيقة جنس له إن كان للشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات فإن ترقيت جنسا ليس مثلا يكون بالقيـاس إلى جنس الشـيء جنسـا وبالقيـاس إلى الشيء مقوما غير جنس بأن يكون بالقياس إلى كـل جنس وإن علا غـير جنس فهذا لا يخلو إما أن يكون مساويا بتقويمه لأعلى جنس الشيء ذي الجنس أو يكون أعلى منه أو يكـون أخص منـه ولا يجـوز أن يكـون أعلى منـه وأعم ومقومـا لـه لأنـه حينئـذ إمـا أن يكـون وحـده دالا على ماهيـة مشـتركة لمـا جعـل أعلى الأجنـاس فيكـون أعلى الأجنـاس ليس أعلى الأجناس أو يكون ليس وحـده كـذلك بـل مـع غـيره فيكـون حينئـذ لأعلى الأجناس جنس وهذا محال.
فإذن يجب أن يكون تقويمه إما مساويا وإما أخص فـإن كـان أخص يمـيز به بعض ما تحت أعلى الأجناس من بعض في ذاته عما يشـاركه في أمـر مقوم وإن كان مساويا يميز به أعلى الأجناس عما يشاركه في لازم عام وهو الوجود فإنه سيبين في العلم الكلي أن الوجـود لا يعم الأشـياء كلهـا عموم المقوم لهـا الـداخل في ماهيتهـا وكيـف كـان فإنـه صـالح للتمـيـيز الذاتي وهو الذي جرت العادة بتسميته بالفصل.
فقد آل الأمر إلى أن المحمولات المقومـة إمـا أجنـاس وإمـا أنـواع وإمـا فصول أعني الأنـواع بحسـب المعـنى الثـاني ممـا سـمي النـوع بـه ومن المعلوم أن الشيء ربما كان جنسا لشـيء ونوعـا لشـيء مثـل الحيـوان فإنه نوع من الجسم وجنس للإنسان وينتهي إلى نوع سافل وجنس عـال وأما ما ذلك هو في كل باب فيهما فغير محتاج إليه في المنطق.
فالجنس هو الكلي الدال على ماهية مشتركة لذوات حقائق مختلفة.
والنوع بمعنى فهو الكلي الموضوع للجنس في ذاته وضعا أوليا.
وبمعنى آخر فهو الدال على ماهية ما يختلف بالعدد فقط.
والفصل هو الكلي الذي يميز به كلي عن غيره تميزا في ذاته

في اللازمات
يجب أن نضع وضعا مقررا أن اللوازم التي تلزم الشيء وليست مقومة له إما أن تكون للشيء عن نفسه كالفردية للثلاثة أو منخارج كالوجود للعالم وأن الشيء الذي لا تركيب فيه لا تلزمه لوازم كثيرة معا لزوما أوليا بل إنما يلزمه اللزوم الأولي منها واحد ويلزمه غيره بتوسطه لزوم الضحاك مثلا للإنسان بعد لزوم المتعجب بعد لزوم المدرك له.
وكل لازم فإما أعم مثل كون مربعه فردا للثلاثة سواء كان بوساطة لازم أعم كالفردية أو بغير وساطته وإما مساو مثل لزوم كون مربعه تسعة للثلاثة وأيضا قد يلزم الشيء الذي لا تركيب فيه معنى أعم منه ومعنى أخص منه لكنه قد يكون أحدهما يتوسط الآخر أما الأعم يتوسط الأخص فعلى ما وصفنا من أن الأخص يلزمه الأعم وأما الأخص يتوسط الأعم فإن الأعم إذا اقترن بالأخص حصل ثالث أخص من الأعم له حكم مفرد وأيضا فإن اللازم الذي ليس أعم قد يكون قسيمة وقد يكون معنى غير قسيمة والمعنى الذي ليس بقسيمة معروف وأما اللازم الذي هو القسيمة
فهو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لا بد منها مثل الفرد يلزمه أن يكون إما ثلاثة وإما خمسة ذاهبا إلى غير نهاية أو واقفا عند نهاية وبعض أنحاء القسيمة اللازمة يكون أوليا وبعضه غير أولي فإن قسيمة الفرد مثلا إلى ثلاثة وخمسة قبل قسيمته إلى ذي مربع أقل من العشرة بالفرد الأول وذي مربع أكثر من ضعف العشرة بأول مركب من عددين أولين وإذا كان المعنى العام جنسا كانت آخر القسيمة الأولى هي الفصول وكما تعتمد بالمعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثاني مثولا أوليا وهو لا محالة النوع ثم اللوازم التي تلزم بعدها تكون بعد ما يقوم النوع.
ولما كان الشيء البسيط لا يقتضي معنى خاصا أوليا إلا اقتضاء واحدا فإذا كان المعنى الجنسي بسيطا لم يقتض الاقتضاء الأولي إلا قسيمة واحدة فلا يجوز أن ينقسم بالفصول قسيمة حقيقية ثم ينقسم قسيمة أخرى بفصول أخرى مداخلة لتلك الفصول إلا أن يكون المعنى الجنسي مركبا ولا يبعد أن ينقسم مثل انقسام الحيوان في أمثلتهم إلى ناطق وقسائمه ومرة أخرى إلى مائت وقسائمه إن كانت القسيمتان في هذا المثال فصليتين كلاهما ولا مناقشة في الأمثلة
في العوارض الغير اللازمة
هذا مثل كون الإنسان شابا مرة وشيخا مرة وكونه متحركا مرة وساكنا مرة فبعض هذه من الطبع ومن الإرادة مثل ما قلنا وبعضها من أسباب خارجة مثل المرض ومثل ما يلحق من الألوان بسبب الأهوية وأيضا بعض هذه مطاولة كالشباب والشيب وبعضها سريعة المفارقة كالقيام والقعود وبعضها يوجد في غير النوع مثل الحركة قد تكون في الإنسان

وغيره وبعضها خاصة به مثل الاستشاطة غضبا بالإنسـان وقـد توجـد من هذه محمولات فيقال مثلا للإنسان شاب وشيخ ومتحـرك وسـاكن وأبيض وضاحك
في اللاحق العام والخاص
اعلم أن كل معنى لا يقوم الشيء وهو قد يوجد له ولغيره فإنه قد جرت العادة بأن يسمى عرضا عاما سواء كان لازما أو مفارقا.
وكل ما كان فيمـا لا يقـوم ولا يوجـد إلا للشـيء فقـد جـرت العـادة بـأن يسمى خاصة سواء كان لكله أو بعضه ولازما أو مفارقا.
فتكون أصناف العام أربعة اللازم للشيء كله ويكون لغيره واللازم لبعض الشيء كالأنوثة لبعض الناس وقد يكون لغيره والعارض للشيء كله وقـد يكون لغيره والعارض لبعض الشيء وقد يكـون لغـيره كـالمتحرك لبعض الحيوان.
وتكون أصناف الخاصة ثلاثة اللازمة للجميع دائمـا واللازمـة للبعض دائمـا كالضحك بالقياس إلى الحيوان والذي لا يلزم ولا يكون إلا للشيء وحـده كالضحك بالفعل أو كالبكاء بالفعل للإنسان
في أصناف تركيبات المعاني المختلفة
في العموم والخصوص وغير ذلك
أنه يجب أن يقبل منا أن المعنيين المختلفين في العموم والخصـوص قـد يتركبان على وجوه من ذلك أن يكون المعنى العام مما يلزمه قسيمة ما لزوما أوليا يفتقر في أن يحصل له بعض أجزاء القسيمة فـإذا اقـترن بـه الفصل تهيأ حينئذ أن يكون موجـودا ويكـون ذلـك الاقـتران ليس يقتضـي مفهوم أحد المقترنين حتى يكون أحـدهما لازمـا للآخـر في مفهومـه بـل إنما يلزمه في أن يكون موجودا مثال ذلك إذا قلنا الجسم وعينا شيئا من الجواهر له أبعاد ثلاثـة على الوجـه الـذي يصـح من غـير زيـادة أو شـرط حذف زيادة فإن هـذا المفهـوم لا يمكن أن يحصـل موجـودا إلا أن يكـون على أحد أقسام القسيمة التي تلزمه وأن يكـون مثلا نباتيـا أو حيوانيـا أو جماديـا بلا حـد مـا هـو أدق تفصـيلا منـه مثلا أن يكـون ذا نفس ناطقـة ومفهوم ذا نفس ناطقة هو أنه
شيء لا يدرى ما هو بحسب هذا المفهوم لـه نفس ناطقـة وليس يـدخل في هذا المفهوم أن يكون جسما أو غير جسم ولا يلزم ذلكهـذا المفهـوم وإن كان يعلم أنه لا يصح أن يكون في الوجود إلا جسـما ولـو كـان داخلا في مفهومـه أو لازمـا لنفس مفهومـه مـا احـتيج إلى شـيء من الأشـياء يكون هو الجـامع بين النفس الناطقـة وبين الجسـم ليحصـل منـه شـيء موجود لـه نفس ناطقـة كمـا لم يحتج في اقـتران الثلاثيـة والفرديـة إلى جامع يجمع بينهما يجعـل الشـيء الـذي هـو ثلاثـة فـردا بـل نفس معـنى الثلاثية في مفهومه يقتضي أن يكون له معنى الفردية والشيء إذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من نفسـه لا بسـبب شـيء

غيره وأما تعلق النفس الناطقة بالجسمية فبسبب وكذلك تعلق سائر الصور بموادها سواء كان جائزا لها أن تفارق أو غير جائز وإن كان لبعضها نصيب في وجود البعض لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبيل اقتضاء المفهوم بل على سبيل اقتضاء الوجود وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق.
وكذلك لا تجد صورة من الصور مأخوذة على بساطتها بنفس مفهوم يقتضي أن يفهم منها حصول المادة لها وإن وجب من خارج مفهومها واعتبار وجودها أن تكون لها مادة يجب عنها إذا فرضت ذات وجود أو يجب لها من غيرها اللهم إلا أن تأخذ الصورة لا بسيطة بل من حيث تركيب يعرض لها مع المادة فحينئذ لا تكون المادة لازمة لمفهومها بل متضمنة في مفهومهما وليس كلامنا في مثل ذلك.
ولقائل أن يقول إنك إذا قلت ناطق أو قلت خفيف مطلق أما أولهما فعند إيرادك فصل مثل الإنسان وأما ثانيهما ففي إيرادك فصل مثل النار فإنك قد أشرت إلى طبيعة الجنس لأنك إذا قلت ناطق عنيت به أنه ذو نفس ناطقة وإذا قلت خفيف مطلق عنيت به أنه ذو قوة في الطبع محركة إلى حد فوق حدود الأجسام المتحركة بالاستقامة وإذا قلتم إنه ذو نفس ناطقة فقد قلتم إنه ذو شيء هو كمال في جسم طبيعي إلى من شأنه أن يعقل المعقولات وكذا وكذا وإذا قلتم إنه ذو قوة فقد قلتم إنه ذو مبدإ حركة لما
هو فيه وهو جسم لا محالة.
فحينئذ نجيبه بأجوبة من ذلك أنه إذا قال شيء له أو فيه كمال في جسم طبيعي لم يلزم من مفهوم هذا أنه نفسه ذلك الجسم الطبيعي بل لا يمنع مفهوم هذا أن يكون هذا الشيء فيه شيء هو أيضا في غيره الذي هو جسم طبيعي وهما معا أو هو فيهما معا لكنه كمال بالقياس إلى أحد الشيئين الذين هو فيه.
وأيضا لو كان يوجب ذلك لكان على سبيل ما بالعرض.
وأيضا فإن ذات النفس وذات كل قوة شيء وكونهما كمالا وحالا لشيء شيء من لواحق ذاته وإذا حدث عن النفس بمثل هذا اللاحق بقول مساو كان رسما له لا حدا وإنما يحصل للحيوان الفصل المنوع له إلى الإنسان بانضمام ذات النفس إلى ما تنضم إليه انضماما أوليا ثم تتبعه توابع النفس ولواحقه وهو من حيث تلك التوابع واللواحق إذا كانت مساوية مخصوص لا مفصول فإذا عني بالناطق ذو كمال جسم بصفة كذا فقد أورد رسم الإنسان وخاصة الحيوان لا فصله لكننا نعجز عن تحديد القوى البسيطة وإنما نرسمها بالضرورة رسما فلا يمكننا أن لا نلتفت إلى موضوعاتها وإلى ما يلزمها في الوجود فنقول إنها تؤخذ في حدودها موادها وأما القوى إذا أخذت مركبة على النحو الذي أشرنا إليه فيما اشتغلنا به لم يصلح أن تؤخذ منها الفصول لأنها مأخوذة بعد حصول

القوة والصورة من حيث الحصول مثـل النطقيـة فإنهـا حالـة ذي النطـق من حيث له الذات التي تسمى لها ناطقا.
ومما يشبه هذا القسم المذكور بل هو داخل معـه في المعـنى العـام مـا يكون من جمع عارض للشيء يكون له ولغيره مع الشـيء الموضـوع لـه أو لازم له في وجوده وليس في ماهيته يكـون لاجتماعهمـا حكم اجتمـاع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما مثل المجتمع من الأنف والتقعير ومثل المجتمع من السواد والبياض الذي هـو البلقـة ومثـل المجتمـع من إفـادة الوجود والبياض لذي التبييض فإن الوجود صـفة للأشـياء ذوات الماهيـات المختلفة ومحمول عليها خارج عن تقويم ماهياتها مثل البياض والسواد لا يختلـف بحسـب اختلاف الموضـوعات إلا في شـيء بعـد الوجـود ولا يلتفت إلى أقاويل فيه خارجة عن هـذا المـذهب وليسـت صـفة تقتضـيها أصناف هذه الماهيات بل فائض عليها من مبدإ وكذلك إفادة الوجود فـإذا اقترن البيـاض بصـفة الوجـود كـان بيـاض موجـود وإذا اقـترن بـه إفـادة الوجود كان ذلك بالقياس إلى المبدإ الفاعـل تبييضـا وهـو القيـاس الـذي بالـذات فكـان بالقيـاس إلى المبـدإ القابـل من حيث يعتـبر حـال حـدوث الوجود فيه تبييضـا وهـو من حيث الإفـادة بـالعرض لأنـه تـبيض من حيث الاستفادة لكن الإفادة والاسـتفادة متلازمـان معـا وأمـا من حيث قياسـه إلى نفس البياض فمعنى معقول زائد على معقول البياض وعلى معقول الإفادة ليس يتبع أحدهما مفهوم الآخر في نفسه بـل بحسـب وجـوده ولا اسم له.
وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيـه العـام لازمـا من خـارج الموضـوع ويكون منه ما هو غير لازم وقد يكـون فيـه كـل واحـد منـالمجتمعين أعم من الآخر من جهة دون جهة مثل اجتمـاع البيـاض والحيـوان وربمـا كـان المجتمعان ليسا أحدهما محمولا في الطبع والآخر موضوعا بـل من حـق كل واحد منهما أن يكون محمولا على شيء واحد في الطبع مثل اجتماع الإقدام والعقل في الشجاع ومثل اجتماع العفـة والشـجاعة والتـدبير في العدل.
والذي يفترق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرنا أنه نحو اجتماع الجنس والفصـل ليس هـو أن العـام في الجنس لا يتحصـل موجـودا بالفعـل إلا بالخــاص ولا أن أحــدهما ليس تابعــا لمفهــوم الآخــر ولا أن اجتماعهمــا بأسباب من خارج وذلك لأنه قد يكون من هـذا القسـم الثـاني مـا يكـون العام متقوما بالذات بالخاص مثل البياض بالقياس إلى الإنسان والفـرس فإنه ليس يجوز أن يتحصـل بالفعـل إلا في شـيء من الإنسـان والفـرس وسائر أجزاء القسمة الـتي تقـع لـه بالقيـاس إلى موضـوعاته ومـع ذلـك فإنهما يجمع بينهما جامع هو خـارج من المجمـوعين وإن كـان قـد يكـون طبيعة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهمـا ثم ليس ولا واحـد

منهما يتبع مفهوم الآخر لكن الفرق بينهما أن العام في المعنى الجنسي جار مجرى الموضوع ويشتق من المادة
وما يجري مجراه والخاص المضاف إليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع فيقوم منهما ثالث قياما طبيعيا وأما في هذا المعنى الثاني فإن العام هو الهيئة والصورة للخاص والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة لشيء ثالث.
ولو أن آخذا أخذ ما يجري مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد يجعله العام لخاص ما تحته مثل الرجل أو المنقسم بمتساويين فقال إنسان رجل أو قال عدد منقسم بمتساويين لم يجد الخاص هو الذي سبق إلى العام فأفرزه إفرازا أوليا بل يجده عارضا له بعد لحوق المخصص الأولي كالرجل فإنه إذا استكملت الإنسانية بما تستكمل به يعرض لها عارض مزاج مع استكمالها أو بعد استكمالها تصير به رجلا كما يعرض له أن يصير شيخا أو يعرض للمادة التي تتكون منه لا من حيث هي موضوعة للصور الأولية التي بها تكون إنسانا بل من حيث اقترانها بسبب آخر وكذلك العدد يلحقه أول ما يلحقه في تخصيصه أنه يكون اثنين أو أربعة أو ستة ثم ما يلزم ما خصصه لزوما في مفهومه أن يكون منقسما بمتساويين وأن تكون أشياء بحسب الاعتبارات التي له لا نهاية لها بالقوة كلها لازمة وإذا لم يكن هكذا وكان دعوانا هذا في المثالين غير صحيح فليقض المنطقي في الإنسان أنه جنس للرجل وفي العدد أنه جنس لما يخصص بما أوردناه فإنه لا مناقشة في الأمثلة وليقض أنهما ليسا بجنسين إن كان دعوانا في المثالين صحيحا وليحصلوا من ذلك أن النحو الذي ادعيناه في المثالين ليس على النحو الذي يجري عليه ما ندعيه في اجتماع طبيعتي الجنس والفصل ثم ترك العهدة في الأمثلة علينا بعد أن يعرف جهة الفرق.
والمعنى الجنسي إذا لحقه معنى فصلي لم يخل إما أن يكون ذلك الفصل يجعله بحيث لا يلزمه من المحمولات التي ليست له في حد جنسه إلا لوازم تلزم ذلك الفصل وتأتي بعده وعوارض تلحقه من أسباب خارجة يجوز أن تتوهم غير لاحقة فيكون قد قوم ما هو نوع الأنواع وإما أن لا يكون فعل ذلك بعد فيكون قوم نوعا هو أيضا جنس وهذا ضرب من تركيب معنى خاص وعام متقسم إلى قسمين.
والضرب الثاني أن يكون أحد التركيبين يلزم الآخر في مفهومه فلا يكون ذلك
التركيب بسبب من خارج مثل تركيب الثلاثية مع الفردية وهو تركيب الموضوع ولازم ماهيته وقد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم فيقال ثلاثة فرد وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس هذيانا لأنه بحسب الإبهام غير جيد التركيب إذ كان لا ثلاثة إلا فردا مثل قول القائل إنسان جسم وأما إذا قال الثلاثة فرد والإنسان جسم لم يعد

هذا هذيانا عندهم بل إخبارا عن بين بنفسه وليس عكس هذا يعـد هـذيانا مثل قولهم فرد هو ثلاثة إذ كان الفرد قـد يكـون غـير ثلاثـة ويفـارق هـذا الأولين من حيث بينا ويفارق الجنسي منهمـا بـأن العـام لا حصـة لـه في تقويم الموجود القائم بالفعل القيام الأولي فإن الثلاثية تتقوم أول تقومها بمـا تقومـه ثم يكـون العـام من لوازمهـا ولا يكـون للفرديـة مـدخل في تقويمها الأولي ولا في تقويم المـركب منهمـا إلا كمـا يقـوم الجـزء الكـل ويكون للثلاثية مدخل في تقويمها من غير جهة تقـويم الجـزء الكـل فإنـه يكون بنفسه علة لوجود الجزء الثاني فإنه إذا حصـل للثلاثيـة وجـود كفى ذلك في وجود الفردية والمركب منهمـا وليس كـذلك إذا حصـل للنـاطق وجود بل يحتاج إلى سبب آخر يجمع بينهما فيقومان المـركب كمـا يقـوم الجزء فقط وليس أحدهما متقوما في نفسه أولا ثم يلحقه الثـاني لحـوق شـيء لشـيء متقـوم بـل إنمـا يحصـل الشـيء المتقـوم التقـوم الأولي باجتماع منهما جميعا فيجب أن تكون هذه الحقائق متصورة

في تركيب أحوال المحمولات بعضها مع بعض

المحمولات بعضها أول وبعضها غير أول وقد يستعمل لفظ الأول في هذا الموضوع على معان ثلاثة فيقال أول ويعني به الشيء في كونه محمـولا على الشيء بنفسه وأول في العقـل مثـل حملنـا أعظم من الجـزء على الكل ويقال أول ويعـني بـه القيـاس إلى محمولتـان يحمـل على الشـيء بغلبة المحمول الذي يقال له أول

مثل كـون الإنسـان أولا من شـأنه أن يتعجب ثم من بعـد ذلـك كونـه من شأنه أن يضحك والأول الحقيقي من هذا الباب هو الـذي ليس بينـه وبين الموضوع واسطة البتة وهذا هو الذي يستحق أن يقال له المحمـول على الشـيء بذاتـه ولمـا هـو لسـت أعـني المحمـول في جـواب مـا هـو بـل المحمول على الشيء لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته ولأنه هو مثل الضحاك المحمول على الإنسان لا من جهة أنه إنسان حتى تلقى الإنسـانية من غـير واسـطة بـل لأجـل أن الإنسـان ممـيز متعجب فلذلك هو ضـحاك فهـو للإنسـان بتوسـط صـفة لـه تلـك الصـفة تقتضـيه ولولاها لما وجب أن يكون ضحاكا ولا يبعد أن يظن ظانون أن كل ما هـو أول بهذا الاعتبار فيلزمه أن يكون أولا بالاعتبـار الأول ويقـال أول ويعـنى به الشيء الذي ليس يحمل على شيء بتوسط شيء أعم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلـك الأعم ثم على الشـيء ولا نجـد محمـولا أولا على هــذه الصــفة إلا الجنس والفصــل والخاصــة وخاصــة الفصــل المساوية في عداد الخاصة والعوارض واللوازم الـتي لا تسـتغرق الجنس مثل الأنوثة والذكورة لأنواع الحيـوان وأمـا جنس الجنس وفصـل الجنس مثــل ذي النفس الحساســة للإنســان وخاصــة الجنس مثــل المشــتهي واللامس والعرض العام للجنس فإن هـذه ليسـت بمحمـولات أول فإنهـا تحمل على الجنس وتبقى محمولات ما بقيت طبيعة الجنس موجودة في

أي نوع كان وإن لم يكن النـوع المتكلم فيـه موجـودا فلا تكـون محمولـة على طبيعة النوع أولا وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس فهي محمولات على الجنس أولا وما كان منها مقوما فإنما يقـوم طبيعـة الجنس أولا ثم تنضاف إليها فصول فتقوم طبيعة الأنواع.
فإن قال قائل إن طبيعة الفصل علـة لطبيعـة الجنس ومـا لم تصـل إلى الشـيء العلـة لم تصـل المعلولـة فهـذا القائـل يـوجب أن يكـون أعلى الأجناس محمولا أوليا بهذا المعنى الـذي نحن فيـه فإنـا لسـنا نـذهب في استعمال الأول إلى هذا الأول بل إلى ما أشـرنا إليـه وإذا قايسـنا الجنس وفصله صادفنا الفصـل هـو المحمـول المقـوم للجنس لا الجنس للفصـل وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على سبيل مقوم
بل على سبيل متقـوم والمقوميـة في المحمـولات أخص من المحموليـة وإذا كانت مقومـة الفصـل أولا للجنس فمحموليتـه أولا على الجنس وإذا كانت عليه أولا فهي على النوع غير أول بهذا المعـنى وإذا حملنـا الجنس على الفصل ثم حملنا الفصل على النوع نكون قد أدخلنا لا محالة الفصل بين الفصل والنوع وما هو بالمتقوم في الحمل أولا فنكـون قـد أردنـا من حيث لم نشعر.
وأما لوازم الفصل وخواص الفصل التي هي أعم من النوع إن كان فصل مثل المنقسـم بمتسـاويين الـذي هـو أعم من الـزوج ولنفرضـه الآن مثلا نوعا من العدد ثم كان له خاصـة مثـل كونـه ذا نصـف أو ذا ربـع الضـعف فإنها لا تخلو إما أن تعم الجنس فتكون من المحمولات الـتي ليسـت أولا وإن لم تعمـه فهي من جملـة لـوازم النـوع الغـير العامـة للجنس وأمـا مقومات الفصل إن كان ذلك موجودا فإن كانت أجناس فصول مثلا مثـل ما يظن من أن المدرك جنس للحساس أو الناطق فإنها تفصل لا محالـة ما هو أعم من ذي الفصـل فهي إذن داخلـة في جملـة فصـول الأجنـاس فتكون أجناس الفصول فصول الأجناس ولا تكون أولية وفصول الفصـول إن كانت أعم فهي في حكم أجنـاس الفصـول أو مسـاوية فهي في حكم الفصول وأولية وأنت تعرف من هذا أجناس الخواص والأعراض وفصولها إن كانت موجودة وكما أن المحمول الأول قـد يقـال على وجـوه فكـذلك المحمول على الشيء بذاته ولما هو يقال على وجـوه ولسـنا نحتـاج في هذا الموضع إلى أن نعد وجوهـا لا تناسـب هـذا الموضـع فيقـال محمـول بذاته ومن طريق ما هو لما يكون داخلا في ذات الشـيء وماهيتـه سـواء كان مقـولا في ماهيتـه أو داخلا في جملـة المقـول في ماهيتـه على أنـه جزء له ويقال محمول بذاته من طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وإن كان عارضا له إلى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس يحمل عليه لأجـل شـيء أعم منـه حمـل المتحـرك بالإرادة على الإنسان بسبب أنـه حيـوان ولأجـل شـيء أخص منـه حمـل

قبول الكتابة على الحيوان بسبب كونه إنسانا ويقال محمول بذاته ولما هو إذ كان أولا بالمعنى الثاني من معاني الحمل الأول وقد يقال محمول بذاته لأجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه إلا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك التهيؤ إلى أن يصير بالفعل أخص منه مثل الكتابة بالفعل للإنسان ويفارق الضرب الثاني مما يقال عليه اللفظ المذكور بأن هذا له بحسب اعتبار التهيؤ وذلك بحسب اعتبار الوجود بالفعل وهذا هو أحد أجزاء القسيمة التي تكون لازمة للشيء بذاته على الضرب الثاني مثل المفرد والزوج مثلا للعدد ومثل الكتابة والأمية للإنسان إلا أن بين هذين المثالين فرقا فإن المتهيئ للفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل وأما العدد الذي هو فرد فهو بالضرورة ودائما هو فرد وأما الثاني فإن التهيؤ فيهباعتبار الطبيعة الموضوعة في التجريد العقلي وفي الوجود خارجا أي جزئي كان منها فإن كان واحد من الكتابة والأمية يتهيأ لها الإنسان الموجود أي إنسان كان والأمور العامة تكون لها فصولها المقسمة وعوارض أنواعها وخواصها مقولة عليها وبذاتها ومن طريق ما هو على هذا الاعتبار وجميع هذه كيف كانت والمحمولات التي لا تقوم الشيء وتعرض لا لسبب شيء أعم يخص باسم الأعراض الذاتية أي اللواحق الذاتية وهي غير المحمولات الذاتية في المعنى لأن المحمولات الذاتية قد تقال على غير هذا المعنى وإذا قيل لهذه أعراض فليس يعني به العرض الذي يوضع بإزاء الجوهر بل يعني به العرضي وأما العرض الذي بإزاء الجوهر فله حد أو رسم غير هذا وليس يعني به العرض الذي هو أحد الخمسة الذي من حقه أن يسمى عرضا عاما فإن هذا أيضا يقال على الخاصة المساوية وعلى الخاصة التي هي أقل مثل الكتابة للإنسان والحيوان وهذه المعاني يجب أن تكون محققة محصلة

في أصناف التعريف

التعريف هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئا ما هو المعرف وذلك الفعل قد يكون كلاما وقد يكون إشارة.

والتعريف الذي يكون بالكلام إما أن يكون بكلام لا واسطة بينه وبين ما يتصور من جهته على النحو الذي يتصور من الكلام فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه وإما أن يكون بكلام بينه وبين ما يتصور من جهته واسطة ويكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف الشيء ونعته عليه فيدل اللفظ دلالته اللفظية على معنى فإذا دل على ذلك دل بتوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصوير لأن الذهن من شأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحده أو مع قرينة إلى المعنى المقصود بالتصوير وذلك المعنى في أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء لكن تصوره ملتزم لتصور الشيء فإذا تصور ذلك المعنى يمثل في النفس المعنى الذي

يلزمه مثل تصور الأب عند ذكر الابن وتصور المحرك عند ذكـر المتحـرك عند من يصدق أن لكل متحرك محركا.
وهذا القسم وإن دخل فيما نحن بسـبيله من وجـه فيجب أن يفـرد لفـظ التعريـف لمـا يكـون المقصـود بـه تمثيـل الشـيء في الـذهن من جهـة محمولاته وأما الذي يتمثل تابعا لتمثل من غير أن تكون العادة جارية بأن يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك وإن كان يتمثل ويتبع فليفرد له اسم آخر.
والتعريف الذي يكون بالمحمولات فقد يكون بمحمول مفرد إذا كان ذلك المحمول خاصا بالشيء وقد يكون بمحمولات تركب معا وكـل واحـد قـد يكون بمحمول مقوم وقد يكون بغير مقوم بل لازم أو عارض.
والتعريف بالعارض لا يليـق إلا في زمـان مـا ولشـخص مـا وأمـا المعـنى الكلي فليس تلحقه العوارض إلا بالعرض وبسبب إشخاصه الجزئيـة وأمـا كون الشيء بحيث يعرض له ذلك العارض فهو أمر لازم غير عارض
فالمعاني الـتي تتناولهـا العلـوم هي المعـاني الكليـة ومـا يجـري مجراهـا ويدخل في حكمهـا فيبقى إذن أن التعريـف المفـرد أو المـركب بحسـب العلوم إما أن يكون بمقوم أو لازم والتعريف المفرد بالمقوم هو تعريــف الشيء بفصله فإن الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ما هو نوعه فلا يقـع به تعريـف نوعـه بوجـه من الوجـوه وحـال من الأحـوال وإن تـوهم بعض الناس أنه قد يقع به تعريف ما وبالجملة أن التعريف يقتضــي التخصـيص لا غير والتعريف المفرد بـاللازم هـو التعريـف بالخاصـة فـإن حـال اللازم العام في أنه مشترك لا يشير إلى جزئياته حال الجنس.
والتعريف المركب بالمقوم هو الذي إذا وجدت شرائط نقولهـا كـان حـدا محققا وإن تساوى وفقد بعض الشرائط كان حدا خداجا أو كان جزء حد.
والتعريـف المـركب لا من المقـوم الصـرف هـو الـذي إذا وجـد شـرائط نوردها كان رسما محققا وإن نقصه بعضها كان رسما خداجا.
وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهـو حـد تـام أو جـزء حـد وحـد خداج فإن المقومات محققة الوجود للشيء وبينة له فإنها أجزاء لماهيتـه ومحال أن تدخل ماهيته في الذهن ولم تدخل معه أجزاؤه ومقوماته فإذا دخلته أجزاؤه ومقوماته كانت حاصلة معه في الـذهن وليس كـل حاصـل في الـذهن متمثلا فيـه بالفعـل دائمـا بـل هـو الـذي إذا التفت إليـه وجـد حاضرا وقد يصد عنه إلى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المطلق بـل يكون كالمخزون المعرض عنه وأما كيفية هذا فليطلب من علم النفس.
ونحن نشير في حصـول أجـزاء الماهيـة مـع الماهيـة إلى هـذا النحـو من الحصول فإذا أخطـر بالبـال لم يغفـل الـذهن عن وجـوده للماهيـة إلا أن يعـرض عنـه ولا يخطـره بالبـال وحين يعـرف بـه الشـيء فقـد تصـدى لإخطاره بالبال فلا يجوز أن يكون مجهول الوجودللماهية.

فيجب إذن إذا كـان موجـودا للماهيـة وقـد دل بجميـع المقومـات العامـة والخاصة على نفس الماهية أن لا تبقى شبهة البتة وتتمثل معهـا الماهيـة المجموعة عنها
في الذهن حاضر الجملة والأجزاء ويتمثل ما لو أصـلح إصـلاحا مـا تتمثـل معه الماهية.
وأمـا اللـوازم فليس كثـير منهـا بين الوجـود للشـيء ولا بين اللـزوم لـه فيجوز أن تؤلف منهـا عـدة تـدل على جملـة لا تكـون تلـك الجملـة لغـير الشيء وتكون خاصـة لـه مركبـة ولكنـه لا ينقـل الـذهن إلى الشـيء فلا يكون رسما وكيف يكون رسما وشـرط الرسـم أن يكـون تعريفـا وقـد لا يكون أيضـا رسـما خـداجا إذا لم يكن من شـأنه أن يتم بمـا يضـاف إليـه رسما تاما بل يكون خاصة ومركبة من لـوازم الشـيء المجهولـة مـا من شأنه النظر في أن يثبت لزومه للشيء مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ومن هذه اللوازم قد يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسما بالقياس إلى إنسان دون إنسان ولا يكون رسما مطلقا وإنما يكون رسما بالقياس إلى من يجمع علتين إحداهما أن يعلم بالاكتساب البرهاني كـون تلك اللوازم محمولـة على مـا يعـرف والثـاني أن يعلم أنهـا تخصـه علمـا خاطرا بالبال وإنما لا يكون رسما مطلقا لأنه ليس يقتضي تعريفا مطلقا.
ولقائل أن يقول لقـد أخللتم بـالتعريف الـذي يكـون على سـبيل التمثيـل والتعريف الذي يكون على سـبيل المقايسـة مثـال الأول أن يقـول قائـل الحيوان هو مثل الفـرس والإنسـان والطـائر ومثـال الثـاني أن يقـول إن النفس هي التي تقوم من البـدن مقـام الربـان من السـفينة فنقـول أمـا التمثيل فليس بتعريف حقيقي بل هو كتعريف وقد يقع فيـه الغلـط كثـيرا فإن التعريف بمثل المثـال الـذي أورد للتمثيـل ربمـا أوهم أن الحيـوان لا يكـون إلا ذا رجلين أو أرجـل وأن عـديم الرجـل ليس بحيـوان وكيـف لا والقائل إن الحيوان هو كالفرس والإنسـان قـد قـال قـولا مبهمـا حين لم يبين أنه كالفرس والإنسان في ماذا فإن بين أنه كـالفرس والإنسـان في أنه ذو جسم حساس كان في الحقيقـة قـد وقـع التعريـف لا بالتمثـل بـل لشيء مما سلف وكان التمثيل نافعا لا في تصور المعنى بل في تسـهيل سبيل تصوره وفي أن للمعنى والوجود ما يطابقه.
وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه مثل كثير من معاني الأشكال الموردة في كتب الهندسة وإن كان وجودها في حيز الإمكان
ومثل كثير من مفهومات ألفاظ لا يمكن وجود معانيها مثل مفهـوم لفـظ الخلاء ومفهوم لفـظ الغـير المتنـاهي في المقـادير فـإن مفهومـات هـذه الألفاظ تتصور مع استحالة وجودها ولو لم تتصور لم يمكن سلب الوجود عنها فإن ما لا يتصور معناه من المحال أن يسلب عنه وجود ويحكم عليه بحكم سواء كان إثباتا أو نفيا.

وأما الوجه الثاني فهو تعريف من باب اللوازم واللواحق فإن النسبة من لواحق الأشياء ولوازمها والشيء قد يكون له اعتبار بذاته وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولازم فيكون مثلا باعتبار ذاته إنسانا وباعتبار حاله أبيض وأبا وغير ذلك.
وقد يكون اعتباره بحاله اعتبارا لا يتعداه وقد يكون اعتبارا يتعداه وإذا كان اعتباره بحاله لا يتعداه كانت حاله خاصية له فإذا أتى بالحد الحقيقي الذي له بحسب حاله وهو غير الحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته كان حده الذي بحسب حاله إما رسما وإما قولا من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته فإنه إن كان ينتقل الذهن من تصور القول الحاد لحاله إلى تصور ذاته كان القول رسما لذاته وإن كان لا ينتقل بل يقف عليه كان القول خاصة مركبة غير رسم مثال هذا أن هاهنا شيئا إذا حصل له ضرب من الاقتران بالبدن الحيواني صار به بدن الحيوان حيا وحصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان وذلك له ذات هو بها أمر ما ولأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب اللغة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم بل إنما يوقعون عليه أسماء بحسب كونه مدبرا أو محركا أو كمالا أو غير ذلك للبدن فيسمونه إما روحا وإما نفسا كما يسمون غيره أبا وملكا ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفسا وروحا حد حقيقي فيقال له حينئذ إنه صورة جسم طبيعي بحال كذا أو كمال جسم طبيعي بحال كذا فيكون هذا بحسب حاله التي تسمى لها نفسا حدا حقيقيا لكونه يكون بالقياس إلى ذاته خاصة مركبة أو رسما فإن كان هذا مثل قول القائل في تعريف المربع أعني الذي يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت أنه الشيء الذي يشغله أربع ملاقيات له بخطوط مستقيمة فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاصي إلى أن يتصور أنه السطح المربع فحينئذ رسم وإن كان هذا مثل قول
القائل في تعريف السطح المتوازي الأضلاع إنه الذي يكون السطحان المتممان جنبتي قطريه متساويين لم يجب أن يكونرسما إلا بالقياس إلى من عرف وجوده له وربما كان حد الشيء بحسب حالة رسما له بحسب حالة أخرى تخصه فإنه ربما كان للشيء حال وله حال أخرى وكلاهما يختصان به ووجود أحدهما مع الآخر بين بنفسه أو معلوم ببرهان أو بمصادقة من الحس فإذا حد بحسب أحد الحالين انتقل الذهن إليه بحسب الحال الأخرى ولهذا أنه يشبه أن تكون ذات الإنسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور بل إنما يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحس في أوهامهم أو عقولهم فإذا قيل الضحاك المنتصب القامة انتقل الذهن في كثير منهم إلى أنه يراد به ذلك الذي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ولا يبعد أن يكون للشيء بحسب الحالين حد إن كان واحد منهما بحسب الحالة الأخرى

رسما وذلك إذا كان تلازمهما متضحا وتعـرف كـل واحـد منهمـا من جهـة الأخرى متأتيا.
واعلم أن الفصـل والخاصـة وحـدهما من غـير اعتبـار آخـر ينضـاف إلى مفهومهمـا ليس بمعـرف حقيقي فإنـك إذا قلت نـاطق فإنمـا يفهم منـه شيء له نطق ونفس هذا المفهوم يجوز أن يكـون أي شـيء كـان إلا أن يعلم علما آخر تصديقيا لا تصوريا أنه لا يجوز أن يكون هذا الشيء إلا كذا وكذا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن إذا عرفت فـإن التعريـف بالفصل لذات النوع إما تعرف غير تـام وإمـا تعريـف بقرينـة على سـبيل نقل الذهن من شـيء إلى آخـر يلزمـه لا يطابقـه ولا يتضـمنه والتعريـف بالخاصة وحدها أبعد في هذا المذهب من الفصل فإذا قرن بذلك أمر مـا آخر جنس أو كجنس مخصص به وقع بالفعل حينئذ التعريـف على سـبيل المطابقة ووقع بالخاصة إن كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشـرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالتزام وإلا كان القول خاصة مركبة.
واعلم أنك إذا عـرفت الشـيء بالفصـل فـاقترنت بـه القرينـة المـذكورة وصار القول تعريفا فما عرفت بالفصل وحـده بـل بالفصـل وشـيء آخـر سكت عنه فلو
أنك نطقت بجميع ما وقـع بـه التعريـف فكـان ذلـك قـولا لا لفظـا مفـردا فتبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف أن تكون قـولا فـإذن التعريـف بالمحمولات يجب أن يكون قولا وكل تعريف مما نحن بسبيله إما بالاسم وإما بقول هو حد وإما بقول هو رسم
في الحد
الشيء الذي يقال له الحد إمـا أن يكـون بحسـب الاسـم وإمـا أن يكـون بحسـب الـذات والـذي بحسـب الاسـم هـو القـول المفصـل الـدال على مفهوم الاسم عند مستعمله والذي بحسب الـذات فهـو القـول المفصـل المعرف للذات بماهيته.
وكل من تلفظ بلفظ فإليه تحديـده إذا أجـاد العبـارة لمـا يقصـد إليـه من المعنى ولا مناقشة معه البتة إلا إذا كان قد زاغ عما قصـده بشـيء ممـا سيقوله وأما إذا ألف المعاني التأليف الذي ينبغي ثم قال لمجموعهـا إنـه مرادي بما أطلقته من اللفظ فهو حـد ذلـك اللفـظ إذا لم يكن قـد أسـاء في التأليف مما ستسمعه ولم يكن بحيث إذا أضفت إلى ما أورده زيـادة معنى كان مخصصـا لمـا ألفـه أو غـير مخصـص فعرضـت عليـه مـا ألفـه والزيادة على أنه مفهوم اللفظ الذي حده قبله فقال هـو هـو مثـال ذلـك أن الإنسان إذا استعمله متكلم في كلامه فسألته ما يعـني بـه فقـال إنـه الحيوان المنتصب القامة البادي البشرة الذي له رجلان فأول مـا لـه أنـه قد حد الإنسان بحسب استعماله لفظه وليس لك أن تخاطبـه فيـه بوجـه من الوجوه بالمناقشة إذ كان الحيوان بهذه الصفة موجودا وكان له بهذه الصفة اعتبار وكان اعتباره بهذه الصفة غير محرم عليه أن يكون له اسم

وأكثر ما يكون أن تؤاخذه بـه أمـر اللغـة وهـو بعيـد عن المآخـذ العلميـة لكنك إن زدت على هذا المبلغ الذي ألفه الضاحك فقلت ألست تعني بــه الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البـادي البشـرة الضـاحك فقـال أعنيه به أو قلت ألست تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان في الطبع البادي البشـرة الكـاتب فقـال أعنيـه بـه فقـد أسـاء لأنـه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات ولا ضـاحك منهـا ولا كـاتب كاعتبارهـا مـع أحدهما وليس إذا لم يزدها الضاحك خصوصا لم يزدها معنى اللهم إلا أن يكـون هـذا القائـل لم يعن بـإيراد هـذا التـأليف دلالـة أوليـة على مفهـوم الاسم كأنه يقول أريد به الشيء الذي يلحقه ويعرض له كــذا لا من حيث هي لواحقه وعوارضه بل من حيث هو ذاته التي أجهلها فيكـون هـذا غـير حد بحسـب اسـمه ويكـون ضـربا من التعريـف الرسـمي ناقصـا سـنذكر حكمه من بعد وكذلك إذا نقص شيء مما أورده في التأليف فبقي الباقي مساويا أو أعم.

وأما حد الشيء بحسب الذات التي له مطلقا أو بحسب الـذات الـتي لـه على أنه بحـال فيجب في الأول منهمـا أن يتنـاول أول شـيء ممـا يقـوم بالفعل نوعا من أنواع الأشياء سواء كان نوعـا فوقـه جنس أو كـان نوعـا باعتبار كليته في نفسه بالقياس إلى ما يعرض تحتـه أو كـان معـنى كليـا غير نـوع فيـدل على ماهيتـه تلـك حـتى يحصـل المصـور لـه هـو ماهيتـه ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعـد أول تقومـه وفي الثاني أن يلحظ الذات وتلك الحال والماهيـة الـتي لتلـك الـذات من تلـك الحال ملحوظة بنفسهامفردة عن أحوال أخرى ولوازم أخـرى فـإن ألـف قولا من لوازم وتوابع خارجة عما حددناه فربما فعل رسما مـا وأمـا حـدا فكلا مثاله إن أراد أن يحد الإنسـان بحسـب وجـوده فيجب أن يشـير إلى أول ما به يتقوم هذا الشيء الذي يقع عليـه اسـم الإنسـان وإنمـا يتقـوم أول مـا يتقـوم بجنسـه القـريب وفصـله فيجب أن يـورد جنسـه وفصـله ضرورة فإذا أوردا تمت ماهيته وإن أمكن أن يكون للشيء الواحد فصول مقومـة تحت الجنس الأقـرب معـا ليس أحـد الفصـلين يقـوم أمـرا أعم والفصل الثاني يقوم أمرا أخص فيلزمه أن يورد الفصلين أو الفصول معا إذ كانت ذاته مجموع جميع ذلك فإذا لم يدل على شـيء من أجـزاء ذاتـه ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته فإن لم يفعل الحاد هذا بل قال في حد الإنسان إنه حيوان ضحاك فما دل على ذاته بل أورد من أموره ما يرد بعد

تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته في الاعتبار وإن كان الشـيء الـذي هو ذاته هو أيضـا هـذا الشـيء من طريـق الوضـع والحمـل وقـد عـرفت الفرق بينهما وبالحقيقة فإن هذا قد أشار إلى معنى اعتبـاره غـير اعتبـار ذات الإنسان التي هي أول مـا تتقـوم ولمـا كـان ذات كـل شـيء واحـدة وكان ذاته من طريق اعتبارها بحال واحدة واحدة باعتبار واحــد لم يمكن

أن يكون القول المعرف لماهيـة تلـك الـذات تعريفـا أوليـا وهـو الحـد إلا واحدا.
ثم الأمور التي تحد إما بسيطة وإما مركبة.
والمركبـة إمـا مركبـة الـتركيب الطـبيعي الـذي من الجنس والفصـل أو مركبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في بابـه أو مركبـة تـركيب التداخل وهـو أن تـركب معـنى ومعـنى فتجمـع منهمـا محمـولا واحـدا ثم تركب المجموع منهما مع أحدهما تركيبـا وضـعيا قليـل الجـدوى مثـل أن تركب الأنف والتقعير فتوقع عليه اسـم الأفطس فتقـول أنـف أفطس أو تسمي تقعير الأنف فطوسية ثم تقول أنـف أفطس وبين الـوجهين فـرق وليس كمـا يظن الظـاهريون فإنـك إذا سـميت الأنـف ذا التقعـير أفطس كان الفطس لا تقعيرا في الأنف بل كون الأنف ذا تقعير وبين الاعتبـارين فـرق فـإن الأفطس بحسـب أحـد الاعتبـارين أنـف فيـه تقعـير وبحسـب الاعتبـار الثـاني أنـف ذو تقعـير في الأنـف وهـذان الاعتبـاران وإن تلازمـا وتقارنا فهما مختلفان.
فهذه أصناف الأمور المحدودة ويجب أن نتكلم في حد واحـد واحـد منهـا فأما الأمر البسيط فلا تطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين ولا الشـيء الذي سميناه الحد الحقيقي فإن هذا مما لا يكون البتة وإن ظن قوم أنـه يكون بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وخواصه وتضيف بعضـه إلى بعض كما تضيف الفصل إلى الجنس.
واعلم أن أكثر ما تحد به هذه الأشياء ليست بحدود وأكـثر مـا يجعـل لهـا أجناسـا هي لـوازم عامـة غـير الأجنـاس وإذا أردت أن تعرفهـا بـاللوازم والخواص فيجب أن
تكون تلك اللـوازم والخـواص بينـة الوجـود في الموجـودات والثبـات في الثابتات إما مطلقا وإما بحسب من تخاطبه به فإن من التعريـف مـا هـو مطلق ومنه ما هو بحسب المخاطب كما أن من الاحتجاج ما هـو مطلـق ومنه ما هو بحسب المخاطب وأما إذا كان اللازم أو الخاصـة مجهـولا فلا يفيدك التعريف به وكيف يعرف بالمجهول مثال اللازم المجهول الذي هو أعم من الشيء المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للمثلث فإنه كذلك لمتوازي الأضلاع ومثـال الخاصـة المجهولـة كـون المثلث مسـاوي الزوايـا لقـائمتين فـإن هـذين إذا كانـا مجهـولين فقلت مثلا في تعريـف المثلث أنه المسـاوي لمـا هـو كـذا ومسـاوي الزوايـا لكـذا لم تـدل على المثلث دلالة حاضرة معرفة إلا أن يكون تعريفـك بحسـب من يعلم ذلـك ويريـد أن تفهمـه معـنى لفظـة المثلث ومفهومهـا بـل يجب أن يكـون المعرف به بين الوجود في نفسه والثبات لمعناه.
ثم لا يخلو إما أن يقع به نقل إلى تفهيم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال الذهن إلى تصور ذات الشيء الذي له لازم أو خاصـة وقـد أشـرنا إلى مثل هذا التعريف حين فصلنا أصناف التعريف فيكـون هـذا التعريـف

تعريفا يقوم في الحقيقة مقـام الحـد وبالجملـة يكـون دلالـة على معـنى ذات الشيء بتوسط حال من أحواله فلا يجب أن يقصر عن الدلالـة على ذاته بتوسط ألفاظ موضوعة لمقوماته لأنه لا افـتراق بينهمـا في توصـيل الذهن إلى حاق الشيء فهذا قسم من القسمين ومن شـرطه أن تكـون تلك اللوازم والخواص مـع بيـان وجودهمـا وثبوتهمـا مطلقـا بينـة الوجـود والثبات للشيء بيانا غير محتاج إلى وسط.
وإما أن لا يقع به نقل إلى تفهيم الذات وإنما يكون قصارى البيان فيه أن يعرف الشيء بما يتميز به ولا يختلط به غيره وأن الشيء الذي لـه حـال من الأحوال كذا فلا يزيد من تعريـف ذاتـه إلا على المعـروف من نسـبته وأنه مخصـوص بلـوازم تلزمـه وأمـا خاصـيته في ذاتـه فلا يعلم بـذلك ولا يوقف عليه وتبقى مجهولة وهي التي ينبغي أن تعلم حتى تعلم ذاته فهذا إن عد رسما فيجب أن لا يعد في درجـة الرسـم الأول ومـا يجـزئ أو لـو خص باسم يفارقه به وما يجزئ أن يعد الأول في عداد الحدود

واعلم أن الصور والقوى الفعالة والمنفعلة إذا أورد القول المعرف إياهـا مأخوذا فيه أفعالها والانفعالات التي تتم بها ذاتها بحيث يكـون عنهـا ذلـك فإن القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حـدا وقـد لا يكـون وذلك لأن لها في أنفسها اعتبارين اعتبار بنفسها وذواتها التي هي بها إمـا جواهر وإما كيفيات واعتبار من جهة ما يلزمهـا ممـا قيـل أو يصـح عليهـا مما قيل والصحة كما قد علمت من اللوازم وليس يمكن أن تكون ذواتها مضـافة معقولـة الماهيـة بالقيـاس إلى الغـير لأنهـا إمـا أن تكـون نفس الإضـافة من حيث هي إضـافة أو نفس كـون الشـيء معقـول الماهيـة بالقيـاس إلى الغـير أو يكـون لهـا وجـود مفـرد يلزمـه أن يكـون معقـول الماهيـة بالقيـاس إلى الغـير أو تكـون إنمـا يقـع عليهـا الاسـم من حيث اجتماع طبيعة معقولة بنفسها وإضافة مقرونـة بهـا يكـون مجموعهـا هـو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول.
ولو كانت الصور والقوى لا وجود لهـا إلا أن تكـون معقولـة بالقيـاس إلى الغير بنحـو من الأنحـاء لم يجب أن تعـرف جـواهر وكيفيـات ولنضـع أنهـا معدودة كذلك وإذا كانت معدودة كذلك كان لها وجـود يخص ولنضـع هـذا أيضا وكيف لا وصدور الفعل يكون لا عن مجـرد إضـافة بـل عن ذات لهـا إضافة وكذلك صدور الانفعال والزيادة في تحقيق هذا لصناعة أخرى.
فبقي أن تكون إما ذوات لها وجود خاص يلزمها إضـافة وإمـا ذوات فيهـا تركيب من الأمـرين فـإن كـانت ذوات لهـا وجـود خـاص لم يخـل إمـا أن يقصد بالقول المفسر قصـد الـذات فيكـون تعريفـه بـاللازم من الإضـافة رسما أو يقصـد قصـد كونهـا ذات ذلـك اللازم فيكـون بالقيـاس إلى هـذا المقصود حدا.

وكثير من القوى والصور إنما تطلق عليها الأسماء من جهة ما يلزمها من الإضافة فيقال خفة وثقل ونحو ذلك وأما إذا كانت الصور والقوى مركبة على النحو المذكور فالاقتصار على الأمر الإضافي من جزئية غير معرف له تعريفا تاما على ما علمت أن الاقتصار على الفصول والخواص لا يتم بها التحديد بل ولا يتم بها التعريف والترسيم.
على أن النظر في الصور والقوى نظر في البسائط وكلامنا الآن في البسائط فإن كان ما نقوله من دلالة الرسم التام والناقص مشتركا للبسائط والمركبات فإن المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعا وأفضل الرسمين هو الرسم التام وأخسهما الرسم الناقص على أنه يختلف أيضا بحسب قرب اللزوم من المفهوم والبعد منه فإنه ليس استعمال المميز في رسم الإنسان كاستعمال المتعجب ولا استعمال المتعجب كاستعمال الضحاك.
وإذا كان الرسم مأخوذا من اللوازم التي هي المقومات للوجود وإن لم يكن للماهية والمفهوم وكان من الجنس الثاني فقد تدخل فيه اللوازم في الوجود من العلل والمعلولات التي هي لوازم ولواحق في الوجود وإن لم تكن الماهية والمفهوم وكثيرا ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضا وكثيرا ما يريدون ذلك وقد وقع الفراغ مما هو حد الشيء البسيط أو المركب فضلا عن رسمه المعرف له مثل أخذهم توسط الأرض في تحديدهم لكسوف القمر فإنهم يحدون كسوف القمر بأنه خلو جرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الأرض بينه وبينها وليس مفهوم كسوف القمر إلا ذلك الخلو في وقت من شأنه في مثله أن لا يخلو عنه وأما أنه كان يستنير عن الشمس وانقطع بتوسط الأرض فأمر خارج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من أسبابه الخفية في وجوده التي لا يحس بها إلا العلماء.
وبالحقيقة ليس من حقه أن يضطر إليه في رسم الكسوف فضلا عن حده وهم يجعلونه جزءا من حده ويوردونه وقد فرغوا بالحقيقة من حده ثم يجعلون له شأنا في مقايسته مع البرهان لا ينكشف عن طائل وليس هذا كما يقال في الليل إنه زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس فإن اسم الليل موضوع بإزاء تركيب الظلمة مع اعتبار غروب الشمس فإن الجو إذا أظلم بسبب غيم شديد الارتكام أسحم أو بسبب كسوف الشمس إذا كان كسوفا تاما لم يسم ليلا إلا على سبيل استعارة ومجاز ثم إن قال قائل إنه ليس كذلك ولم يوضع لذلك كان له أن يقول ذلك ولكن لم يجب أن يورد فيه غروب الشمس البتة بل وجب أن يورده على وجه أعم من ذلك.
ولهم من هذا القبيل حدود كثيرة مثل تحديدهم الغضب بأنه شوق انفعالي إلى الانتقام يغلي منه دم القلب فإن غليان دم القلب كان سببا

للغضب واسم الغضب موضوع بإزاء الشوق الانفعـالي للانتقـام وإن جـاز أن يتحد معه القلب.

ومن جملة الأمور التي يدل عليها بـالقول المعـرف هي الأعـدام وليسـت هي بالحقيقة ذواتا ولا أمورا موجودة وإلا لارتكم منها في الشيء الواحــد مــا لا نهايــة لــه ولا هي بســيطة بالحقيقــة وهــذه الأعــدام مثــل العمى والظلمة والعجز والسكون والنحو الذي يتصور فيها يتصور بقياس ما إلى شيء ونسبة فـإن العمى ليس إلا لنسـبة مخصصـة بالبصـر فلا تعقـل إلا بتركيب وذلك التركيبهو تركيب بملكة تقابلها وتخصصـها كـالعمى بالبصـر والسكون بالحركة والظلمة بالنور ومقابلاتها معقولة في أنفسها.

وأما المحدودات التي التركيب في معانيهـا ظـاهر فمنهـا مـا أوردنـاه في القسم الأول في الفصل الذي ضمناه أصناف التركيبات وهي التي تتألف حقائقها من حقائق أجناسها وفصولها وهذه فإنما تحـد بمـا يـدل بـه على ذواتها والدلالـة على ذوات مـا لذاتـه مقومـات تكـون من طريـق الدلالـة على مقوماته بشرط أن تورد بكمالها فإنه إن خرج منها شـيء ووقـع بـه التمييز بالذاتيات لم يقع التعريف لحقيقة الذات فإن حقيقة الذات هي ما هي بجميع ما تتقوم به فـإذا أورد بعض مقوماتـه فقـد أورد بعض ذاتـه أو بعض معاني ذاته وما ليس هو يعـد ذاتـه إلا بقرينـة فـإذا دل على حقيقـة الذات فيدل على سبيل نقل الـذهن من نـاقص إلى تـام ومن شـيء إلى لازمه الخارج عنه لا على سبيل المطابقة الـتي هي الدلالـة باللفـظ على المعنى بنفسه وذاته.

ويجب أن يكون الغرض من الحد تصور ذات الشـيء فـإن التميـيز يتبعـه وأما من كان غرضه التمييز فقد يناله بالرسـم وقـد ينالـه بالحـد النـاقص المذكور ولا نعيقه فيما يـؤثره ولكنـا نسـتحب لـه أن يقصـد القصـد الأتم والأفضل.

والأمور التي يدل عليها بالحد المأخوذ من الأجناس والفصول هي الأمــور التي فيها هذا التركيب وأما الأمـور البسـيطة والأمـور المركبـة غـير هـذا النحو من التركيب فإنك لا تجد فيها هذا الحد وذلـك أن البسـيطة لا تجـد لها دالا على الماهية

تقتضـي أجـزاؤه اختلاف دلالات بمقومـات بـل عسـى أن تجـد لـه لفظـا مفردا أو تجد له رسما ينقل الذهن إلى تصوره على بساطته وأما الأمــور المركبة غير هذا النحو من التركيب فقد تجد لها حـدودا ولكنـك لا تجـدها مركبة من أجناس وفصول أما أنك تجد لها حدودا فلأنك تجد قولا شـارحا لنفس مفهوم الاسم ومن مقوماته وأما أنك لا تجدها مركبـة من أجنـاس وفصول فلأن تركيبها ليس من أجناس وفصول.

ويجب أن يتوقـع من الحـد أن يكـون دالا على ماهيـة الشـيء ومطابقـا لمفهوم اللفظ ليس مأخوذا من أمور لازمة ولاحقة لمفهوم اللفظ يخصه القول المجموع منها وقد ترك ما هو مطابق لمفهـوم الاسـم ومـا عليـك

بعد أن تفعل هذا أن لا تكون أوردت جنسا وفصلا فيما لا يكـون لـه جنس وفصل ومن الذي قد فرض عليك ذلك وأما أمثال هـذه التركيبـات فمثـل حدنا الجسم المأخوذ مع البياض فإنك تحتاج أن تدل على حقيقة الجســم وحقيقة البيـاض بمـا تعـرف بـه ذاتهمـا وتـدل على وجـود البيـاض منهمـا للجسم فإذا فعلت ذلك فتراك قد قصرت في الدلالة على حقيقة الشيء وانحرفت عنها إلى تعريفها بلوازمها كلها.
وأصناف التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة فربما يقع التركيب للشيء مع أحد علله أما الفاعلية مثل العطاء فإنه اسم لفائدة مقرونـة بالفاعـل وأما المادية مثل القرحة فإنه مثلا اسم لبياض مقرون بموضع مخصــوص وهـو جـبين الفـرس وأمـا الصـورية مثلا مثـل الأفطس فإنـه اسـم لأنـف متصور بالتقعير وأما الغائية مثل الخاتم فإنه اسم لحلقة مقرونة بمـا هـو كمال لها وغاية من التجمل بهـا في الإصـبع ولا يجب الآن أن ينـاقش في الأمثلة إذا انكشفت جلية الحال فيها عن خلاف ما وربما وقع التركيب مع معلولاته مثل الخالق والرازق وغير ذلك.
وقد يكـون ضـرب من الـتركيب بين أشـياء لا هي علـل بعضـها لبعض ولا معلولات.
وربمـا كـانت متشـابهة كـتركيب العـدد من الآحـاد وربمـا كـانت مختلفـة كتركيب البلقة من سواد وبياض وربمـا كـان الـتركيب بين أول بسـائطها يقتضي استضافة تركيب آخر معنوي إليها مثـل الـتركيب لأجـزاء السـرير فإنه لا يتم السرير بتركيب
أجزاء الخشب ما لم يكن معهـا تـرتيب ومثـل الـتركيب للأستقصـات في الكائنات فإنه لا يتم الكائن منهـا بـتركيب أجـزاء الاستقصـات مـا لم يكن هناك معها استحالة وامتزاج وإذا حققت كان مثل ما أوردناه من الترتيب والاستحالة أحد أجزاء المركب في المفهوم وإن لم يكن جزءا أولا قائمــا في نفسه بل كان مع توابع الأجـزاء الأولى القائمـة في أنفسـها وسـنورد فيما يستقبلك إشارات إلى أحكام في حدود أمثال هذه المركبات.
ومن عادة النـاس أن لا يفطنـوا لكـون مثـل الـترتيب والاسـتحالة أجـزاء للمفهومات إذ لا يجدونها متمايزة منفردة كمـا من عـادتهم أن لا يفطنـوا أن مثل العدميات ومثل الإيجاب والقبول ومثل الأبوة النفسـية والملكيـة معان فيها تركيب.
وهذه الأشياء التي أشـرنا إلى أنهـا الأشـياء الـتي منهـا الـتركيب لا يسـع الإخلال بشيء منها في تحديد ما يركب منها وإيراد القول المرادف لاسم كل واحد منها ويجب استعمالها أيضا في الرسوم التي تؤخذ فيها اللوازم الخارجة إذا تألف منها قـول مسـاو وخصوصـا العلـل الغائيـة وكـذلك في الزوائد التي جرى الرسم بزيادتها بعد توفيـة المفهـوم ممـا ذكرنـاه فـإن العلل الغائية شديدة المناسبة للتعريف.

واعلم أن كل حد ورسم فهو تعريف لمجهول نوعا ما فيجب أن يكون بما هو أعرف من الشيء فإن الجاري مجرى الشيء فيالجهالة لا يعرفه ولذلك قد غلط القوم الذين يقولون إن كل واحد من المضافين يعرف بالآخر ولم يعرفوا الفرق بين ما يتعرف بالشيء وبين ما يتعرف مع الشيء فإن الذي يتعرف به الشيء هو أقدم تعرفا من الشيء والذي يتعرف معه ليس أقدم معرفة منه وكل واحد من المضافين متعرف مع الآخر إذ العلم بهما معا ليس قبل الآخر في المعرفة حتى يعرف به الآخر وأعني بالمضافين الشيئين اللذين يعقل كل واحد منهما مقيسا إلى الآخر مثل الابن يعرف مقيسا بالأب والأب يعقل مقيسا بالابن وإنما أبوة هذا وابنية ذلك لأجل وضعه إزاء الآخر بل هو نحو وضعه إزاء الآخر لكن الآخر إذا كان مجهولا لم ينفع تعريف الأول به بل احتيج إلى ضرب من الحيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينقدح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعا من حيث هما مضافان انقداحا واحدا أو معا فإنه لا يجب أن يحد الأب فيقال إنه الحيوان الذي له ابن بل يقال إنه الحيوان الذي يولد من مائة أو من صنع كذا منه حيوان مشارك له في النوع أو الجنس من حيث إن ذلك متولد منه ويقال في الجار إنه ساكن دار أحد حدوده بعينه حد دار إنسان آخر من حيث هو كذلك فينقدح لك في الحال المقابلة والمتقابلان معا ويكون التعريف من أشياء هي أقدم من المعرفة من المتضايفين المجهولين لا يحتاج في تعريف شيء منها إلى استعمال المحدود أو المتعرف.

واعلم أن الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد ويرسم فإن كان الشيء الذي تستعمله معنى لفظه موردا على غير جهة الصواب لم يكن بد أن يطابق به ما يورد من التفهيم وأما حقائق الأشياء في أنفسها فتجري مجاريها من الصواب.

وتفصيل هذا أن سائلا لو قال ليحقق لي مفهوم الإنسان الإنسان لم يكن بد من أن يقال له الحيوان الناطق الحيوان الناطق مرتين ولم يكن هذا قبيحا أو محالا بالقياس إلى السؤال وبحسب وجوب الجواب لأن ذلك الذي سأل عنه هو هذا الذي أجاب به وإن كان هذا بنفسه لا بالقياس إلى ما هو تفهيمه محالا أو قبيحا أو هذيانا وكذلك إذا سأل عن حد الأنف الأفطس أو شرح اسمه كان الجواب هو أنه أنف هو أنف ذو تقعير وذلك أنه أورد لفظ الأفطس مقرونا بالأنف والأفطس هو اسم لا لكل تقعير كيف كان بل لما كان من ذلك أنفا وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال فلم يوجد بد من إيراد الموضوع الذي هو الأنف في شرح مفهومه ولم يكن هذا قبيحا غير أن القبيح أو الهذيان قول من يقول أنف أفطس كما هو قبيح وهذيان أن يقول إنسان حيوان أو إنسان إنسان فإن لم يعن بالأفطس أنفا ذا تقعير بل ذا تقعير في الأنف

كان الذي يجب أن يقال حينئذ إن الأنف الأفطس هـو أنـف ذو تقعـير في الأنف وكان أخف شناعة من الأول وإن لم يكن بريئا منها بـراءة مطلقـة وإذا كان الأفطس هو ذو تقعير في الأنف جاز أن يسمى الحيوان صاحب الأنف أفطس وإذا عني به أنف ذو تقعير لم يجز أن يسمى صاحب الأنف أفطس إلا باشتراك الاسم.
والمشهور عند الناظرين في صناعة الحدود أن من الأعراض والصور مـا يؤخذ الموضوع في حده ومنه ما لا يؤخـذ الموضـوع في حـده ويشـبهون الأول بالفطوسية ويشبهون الآخر بالتقعير ونحن يلزمنا أن نقول في هـذا ما هو القول المعتدل الذي لا تعصب فيه فنقول.
أولا لا شـك في أن الأشـياء الـتي لهـا موضـوعات اعتبـار كـون لهـا في الموضوع وتعلم أن لنا أن نسميها من حيث هي كذلك بأسماء ومن البين الواضح أن شرح ما كان من الأسماء موضـوعا على هـذا الوجـه يتضـمن الإشارة إلى الموضوع كما أن لنـا أن نسـمي الموضـوعات من حيث لهـا أعـراض وصـور بأسـماء فنقـول مثلا أفطس وأبلـق ويحـوج أن نـورد في شرح تلك الأسماء إشارة إلى تلك الأعراض والصور فهذا شيء لا يفترق فيـه الحـال بين الموضـوعات ومـا يوجـد لهـا ولا يجب أن يكـون تعلـق الناظرين في هذا الشأن مقصورا على مثل الفطوسية التي جعلت اسما لتقعير بشرط موضوع بل يجب أن تعتبر نفـوس حقـائق الموجـودات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهياتهـا وأن كليهمـا مشـتركة في أن الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة أو شرط.
ثم أنت تعلم أن الحـدود الحقيقيـة إنمـا تصـنع من شـرائط الماهيـة ومقوماتها لا من شـرائط الوجـود ومقوماتـه ولـذلك ليس يـدخل البـاري تعالى في حـد شـيء وهـو المفيـد لوجـود الأشـياء وإذا كـان ذلـك كـذلك فليس لقائـل أن يقـول إن اللحميـة مثلا لمـا كـانت لا توجـد إلا في مـادة معينة وليس تصلح لها كل مادة ثم التربيع قد يوجد في مـواد غـير معينـة ويصلح لها الذهب كما تصلح لها الفضة وكما يصلح لها الخشب بل تصـلح لها كل مـادة فمن الـواجب أن يكـون مقـوم اللحميـة بمـا يتقـوم بـه من المـواد خلاف مقـوم الـتربيع ويجب من ذلـك أن يكـون تحديـد الـتربيع مستغنيا عن الإشارة إلى المادة وتحديد اللحمية مفتقرا إليها فإن التعلق بالشيء في الوجود
أمر غير التعلق بالشيء في المفهوم.
واعلم أنك لسـت تطلب في التحديـد إلا المفهـوم وإذا كـان مفهـوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفـات إلى شـيء آخـر فتحديـده كـذلك وإن كـان وجوده متعلقا بشيء آخر كالسواد مثلا تخصص ذات غـير ذات الموضـوع وله مفهوم بما يتخصص به على نحو مـا يتخصـص بـه فليس بـواجب من الضرورة أن يكـون تفهمـه مقتضـيا بتفهم شـيء آخـر إذا تفهم من حيث حقيقته في نفسه والقوم أنفسهم يقولون إن العرضية من لوازم الأمـور

التي هي الأعـراض ليس من مقوماتهـا فلا يجب إذن أن يلتفت إليهـا في حدودها إن وجد لها حدود وإذا لم يلتفت إليها لم يلتفت إلى المعروض له إلا أن يكون هناك اعتبار آخر فتبين أن دعـواهم ليس تصـح من نفس مـا يثبتـون بـه دعـواهم اللهم إلا أن تكـون من الأعـراض أعـراض تكـون موضوعاتها داخلة في مفهومها وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة بـل يكون لها اختصاص مفهوم مخلوط بما يتعلـق بالموضـوع فتكـون مؤلفـة متباينة ولا تطلب بالتركيب شيئا غير هذا أعـني الـتركيب الـذي يسـتعمل في مثـل هـذا الموضـع ويكـون مثلهـا مثـل الفطوسـية ويشـبه أن تكـون الحركـة والاجتمـاع ومـا يجـري مجراهمـا من هـذا القبيـل لكنـا نقـول إن الأمور البسيطة ليس لها على ما علمت حدود وإنما لها رسوم والرسـوم من اللوازم التي لا بد منها تابعة كانت أو كـانت متبوعـة في الوجـود وإن لم تكن في الماهية وما كان كذلك فإذا أردنا أن نعرف البسائط بلوازمها ومقوماتها في الوجود كان بالحري أن نعرف الأعـراض والصـور بموادهـا المتعينة ولكن إذا كانت بينة اللـزوم فمـا كـان من مقومـات الوجـود من العلل والأسباب سواء كـانت موضـوعات أو غيرهـا غـير بينـة الوجـود لم يلتفت إليها وما كانت بينة اللزوم دالة على الشيء منزلة إليه ممـيزة لـه استعملناها ضرورة فاحتجنا لـذلك في شـرح مفهـوم كثـير من الأعـراض والصـور إلى إيـراد الموضـوعات والعلـل بـل لم نسـتغن عن ذلـك لأنـا مضطرون إلى تعريفها بالمقومات لوجودها وسائر لوازمها وما يقـال لـك في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تلتفت إليه فالموضـوعات والأفعـال الصادرة والغايات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجـه وكل شيء
تستعمل فيه هذه فهو بالحقيقة رسم غـير حـد لكن بعضـه أشـد مناسـبة للحد من بعض واعلم

فصل في امتحان المحمول

نريد أن نخص امتحانات تعصم الذهن عن الغلط فيما هو محمول أو غـير محمول وفيما هو ضرب من المحمولات أو ليس ذلـك الضـرب من جهـة مراعاة ما يتعلق من ذلك بالتصور وبسداده أو غلطه.
فأمـا القـوانين الـتي تقتنص منهـا القضـية بإيجـاب المحمـولات وبسـلبها واكتساب التصديق فيها فـذلك غـير مـا نحن فيـه الآن فنقـول إن السـهو والتقصير الذي يقـع في التصـور للمحمـولات على وجهين منهـا مـا يزيـغ الـذهن عن المحمـول إلى غـير المحمـول وعن المسـلوب إلى غـير المسلوب ليسوء التصور ومنها ما يقصر به عن التصـور الفاصـل الـبريء عن جهة فيقع فيها الغلط فيما يتبع ذلك التصور.
ولنبدأ بالقسم الأول فنقول إن الذهن يزيـغ عن تصـور المحمـول بسـبب انحرافه إلى غيره مما هو فيه بشأن ويكون منـه على حـال لا يكـاد يمـيز بينه وبين المحمول وليس كلامنا الآن فيما يقع باشتراك الاسم حين نظن

المشارك في الاسم مشاركا في المعنى بل فيما هو مناسب في المعنى فمن ذلك أن تأخذ بدل الشيء سببه مثل أن
تقول إن الوجع يفرق الاتصال وإنما يفرق الاتصال بسبب الوجع وليس محمولا البتة على الوجع وكذلك إذا قال إن الشك مساوي الإنكار وكذلك إذا حمل الشيء على سببه الغائي أو عكسه مثل أن تقول إن الاستكنان هو الابتناء والاستيلاد هو النكاح أو تقول إن التوحيد هو العقل وإن الملك هو العدل أو حمل عليه سببه المادي كمن يقول إن الإنسان هو لحم وعظم وإن الكرسي هو عود أو حمل عليه سببه الصوري مثل أن تقول إن الإنسان تمكن من التمييز وإن الروح حرارة غريزية ومن هذه الأبواب قولهم للطف السرقة ذكاء والذكاء هيئة للقوة التي هي سبب السرقة وكذلك قولهم للسرقة قدرة على الأخذ سرا وأيضا قولهم إن الحلم تمكن واقتدار من الصبر على الغيظ.
ومن ذلك أن تأخذ بدل الشيء معلوله وهو عكس هذه الأبواب ومن هذا الباب قولهم إن قوة الحس استحالة جسمانية وإن العقل إدراك صحيح.
ومن ذلك أن تجعل المقارن الذي لا ينفك عنه الشيء وإن لم يكن علة ولا معلولا محمولا على الشيء كمن يقول إن الغيظ غم من كذا وربما كان المقارن سابقا متقدما ثم يتبعه المحمول مثل الحال في محمول من يقول إن الاستبصار والتصديق ظن أو السيل نزلة أو النافض برد أو العشق غم.
ومن ذلك أن يحد الشيء بصدق مطلقا أي أنه لا يخلو من صدق فتستعمله صدقا كيف كان مثل أن يحد اللون مبصرا بالقوة في الظلمة وهذا إذا كان إطلاق الحمل بمعنى أنه غير مسلوب عن كل واحد أو لواحد من كل وجه وأما إذا كان إطلاقه بمعنى أنه موجب لكل واحد أو لواحد من كل وجه فلا يلتفت إلى ما يقال من أنه قد يصدق مطلقا ولا يصدق مقيدا إن قيل.
ومن ذلك أن تأخذ العارض مكان المعروض على سبيل العكس مثل أن تريد أن تحمل على العشق محبة مفرطة فتحمل عليه إفراط المحبة وإفراط المحبة صفة للمحبة لا نفس المحبة والعشق نفس المحبة.
ومن هذا الباب أن تجعل التركيب مكان المركب مثل أن تقول الحيوان تأليف نفس وبدن واللحن تأليف نغمة متفقة بإيقاع والأول هو المؤلف من النفس والبدن لا التأليف والثاني هو المؤلف من النغمة المتفقة لا التأليف.
وأما وقوع الحمل غير ملخص عند التصور تلخيصا يعصمه من الغلط فيما يبنى عليه فمثل أن يكون من شرط المحمول في حقيقته أو من كمال تحققه أن يقرن به شرط وقد أغفل وذلك الشرط إما إضافة أو حال ما بالطبع وإما من جهة اختلاف جزء وكل أو زمان أو مكان أو مقارنة كيفية أو حصول مقدر أو فعل وانفعال أو اعتبار قوة وفعل أو اعتبار مقارنة

فاعل أو اعتبار مقارنة منفعل مثال ذلك أن زيدا هـو أب لا مطلقـا ولكـل شيء ولكن لعمرو يجب أن تـراعى الإضـافة إلى مـا يعادلهـا فيكـون أبـو الابن لا أبـو الصـبي وكـل إنسـان ذو رجلين لكن لا مطلقـا بـل بشـرط اقتضاء الطبع أي لو ترك وطبيعته ولم يعارض في ابتداء الخلقة أو بعـده بما يمنع مـوجب طباعـه والبيضـاني أبيض لا مطلقـا وكيـف كـان بـل في ريشه والأرض ثقيلة جدا لا كل جـزء منهـا ولكن كليتهـا والشـمس تنضـج الثمار والجرو يعمى لكن في وقت بعينه أو بقدره فإن الجرو قد لا يبصـر بعين ما لم تفتح ولا يقال له أعمى مـا لم يكن عدمـه للإبصـار في زمـان في مثله يبصر وكذلك قد يقول قوم إن نوعا من الحجارة يحدث عن حك بعضه سـحاب مـاطر ولكن فيمـا وراء النهـر والمـاء قـد يـبرد إذا لم يكن سخنا واليبش سم ولكن إذا كان بقدر والفاجر هو الذي يحب اللذة ولكن بإفراط والماء قد يحرق ولكن إذا استحال إلى حرارة وكذلك العسل حار ولكن إذا انفعل من طبيعة الإنسان وكل خمر مسكر ولكن بالقوة والماء قد يجمد ولكن عند البرد كما أن الملح قد يذوب ولكن في النداوة وأيضا فإن الشمس تحل ولكن للشمع والشـمس تعقـد ولكن للـبيض ومن هـذا الباب أن تقول إن الطبيب هو الشافي والخطيب هو المقنـع من غـير أن تلحق شرط الأكثر.

وقد يتأتى أن تنصب امتحانات أو مقاييس وعلامات يتنبه الذهن معهـا إذا غلـط في تصـوره فيعـود إلى الـواجب وهي راجعـة إلى اختلاف يقـع من الموضوع والمحمول

في شيء من أمثـال الشـرائط المـذكورة مثـل أن يكـون الموضـوع من شأنه أن يقال عليه الأقل والأكثر فيحتمل ذلـك على النـوع الـذي يحتمـل ويكون المحمول بخلاف ذلك فليس من شأنه البتة أن يقبل ذلك مثل من يقـول إن الظن جهـل ثم الظن يحتمـل ذلـك والجهـل لا يحتمـل ذلـك أو يكون بالعكس فيكون المحمول يحتمله دائما والموضـوع لا يحتملـه كمن قـال إن العلم ظن فـإذا كـان المحمـول يحتملـه لا مطلقـا والموضـوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شيء فإنه ربما كان المحمول أعم وإنما يحتمله في بعض أنواعه أو أصنافه دون بعض ويكـون هـذا الموضـوع خارجـا من البعض المحتمل أو يكـون القـول بـالعكس كمن قـال إن العشـق شـهوة الجماع وكلما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع أو يكونـان مختلفين في شيء من الشرائط التي أوردناها لتحصيل المحمولات مثل حمـل التـذكر على التعلم والتعلم تحصيل علم مسـتقبل والتـذكر إعـادة علم مـاض ولا مناقشـة في المثـال وهـذا في الزمـان ومثـل من حمـل الاختيـار على المقدرة والاختيار بحسب شخص والقدرة بحسـب معـنى عـام وهـذا في الإضـافة ومثـل من يقـول إن الـذكر بقـاء العلم والـذكر إذا أضـيف إلى المذكور وبقـاء العلم إنمـا يضـاف إلى العلم ومثـل من قـال إن الحـرارة عقرب والحرارة حارة والعقرب بارد وهذا في الكيف أو مثل من قال إن

التراب هو الثقيل جدا والثقيل جدا هو كتلـة الأرض وهـذا في الكم ومثـل من قال إن النوم ضعف الحس وضعف الحس في القوة الحاسة والنـوم في مبدإ القوة الحاسـة والمتحركـة وهـذا في اختلاف الجـزء أو مثـل أن الرمـد طفـو وهـذا من الحـر وذلـك من الـبرد وهـذا في اختلاف السـبب الفاعلي أو مثل من يقول إن الفطوسية تقعير وتلك في الأنف وهـذا في الوسط وهذا في اختلاف السبب القابلي أو مثل من يقول إن الخاتم قيد وهـذا للبس وذاك للحبس وهـذا في اختلاف السـبب الغـائي أو مثـل من يقول إن التاج إكليل وهذا في اختلاف السبب الصوري أو مثل من يقـول الباب خشب وهذا في اختلاف القوة والفعل.

ومما يليق بهذه الامتحانات أن يكـون الموضـوع والمحمـول يختلفـان في الثبات

وخلافه مثل من يقول إن البرقص عقد.

ومما ينبه على خطإ الحمل أن يكون ما لا وجود لـه يجعلـه محمـولا مثـل من يقول إن المكان خلاء أو بعد مفطور غير بعـد المتمكن فيجعلـون مـا ليس بموجود محمولا على الموجود.

وإذا تعدينا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا الغرض

فصل في امتحان العام

نتأمّل أول شيء هل المدعى أنه عام محمول أم لا ونتأمّل حال ما حمـل على الشيء على أنه أعم منه هل يحمل حد الأخص عليه أو على ما هـو أعم منه مثل أن تقول إن المضاف نوع من المقابل من حيث هو مقابـل ثم حد المضاف يقال على كل مقابـل وينظـر في موضـوعات الأخص مـا لم يحمل عليه الأعم كما يعرض لمن يقول إن الخير يعم اللـذة ثم يوجـد من اللذات ما هو رديء والأردأ أن لا يوجد الأعم محمولا على شـيء من الأخص مثـل مـا يعـرض لمن يقـول إن اللـذة بعض الحركـات ثم يتفقـد الحركات فلا يجد شيئا منها لذة بل يجد اللذة غايـة مـا لحركـة ومطابقـة لسكون إن كان كـذلك وربمـا كـان كـل موضـوع للمحمـول هـو مجمـوع للمحمول متساويا ولم يكن أحدهما أعم مثـل من قـال إن الحركـة بعض الانتقالات فإنه يلزمه أن يجعل موضوعات الانتقالات أكـثر ولا يجـد الأمـر كذلك ويقارب هذه الاعتبارات ما يقـال من أنـه إن كـان كـل واحـد منهـا يرتفع بارتفاع الآخر كالناطق والضحاك أو يرتفع ما جعل أعم بارتفـاع مـا جعل أخص وبالعكس مثل من جعـل الواجـد أعم من الموجـود ولا يوجـد الواجد ما لم يكن الموجود.

ومما يجب أن يراعى هل العموم بالاسم أو بالمعنى مثل مـا يقـال الحي الناطق على الإنسان وعلى الملك فإذا رجع إلى المفهوم اختلف

فصل في امتحان الذاتي المقوم

نتأمّل هل يحتاج أن يصير الشيء بحال آخر غير المحمول عليه ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول فإن كان كذلك لم يكن المحمول ذاتيا بمعنى

المقوم مثل الشيء إذا أردنا مثلا أن نجعله مساوي الزوايا لقائمتين لم يمكنا أن نغافصه بذلك بل نطلب أن نفعل به شيئا آخر وهو أن نجعله ذا ثلاثة أضلاع فيكون إذن كونه مساوي الزوايا لقائمتين إنما يحمل عليه تابعا لحمل المثلث عليه فلا يكون أول ما يتقوم به شكلا خاصا وإذا أردنا أن نجعله مثلثا لم نفتقر البتة إلى أن نلتفت إلى جعلنا إياه مساوي الزوايا لشيء وهذا الامتحان يظهر أجود إذا قدم مقوم أعم ثم أردف بالأخص.
وكذلك لا يمكننا أن نجعل الإنسان أو الحيوان أو الزنجي ضاحكا إلا إذا وجدنا له مبدأ التعجب وهو التمييز وإن كان المعنى عاما جدا فاعتبره بحسب أعم الأشياء وهو الشيء فانظر هل يحتاج الشيء مطلقا في أن يكون بتلك الحال إلى أن تجعل له حالة أخرى قبله وأيضا تنظر هل يمكن أن يتوهم له ضد المحمول وشخصه باق مثل أن الإنسان إن حمل عليه البقاء والموت على أنه مقوم ثم يمكن أن يتوهم أن الله يخلده ويدرأ عنه الموت وهو يبقى بعينه ذلك الشخص فيكون إذن كونه مائتا حينئذ غير مقوم وأيضا هل يمكن أن يتحقق الشيء بماهيته وتجعل له المحمول فإنه إن أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم مثل أن الإنسان قد يتفطن لحقيقته ويحتاج إلى براهين يتبين بها أن بدنه في هذه النشأة مائت لا محالة فالمائت إذن غير مقوم له وهذا وإن أشبه الذي قبله فهو غيره لأنه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد قيام البرهان عليه وبيان كونه ضروري اللزوم أن يرفع عنه.
ومما يمتحن به أن ينظر هل هذا المقوم مقول على المتقوم به مطلقا أو بشرط أو جهة فإن من حق المقوم أن يكون مطلقا للذات وأما مثل المحسوس الذي يقال على الإنسان لا من كل جهة بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته

في امتحان العرضي

امتحانه أن لا يوجد فيه شيء من خواص المقوم فإن وجد فليس بعرضي ويمتحن العام فيه بامتحان العام مقرونا به امتحان العرضية

في امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تعتبر كون الشيء محمولا وأعم مقوما ليس من اللوازم ثم تعتبر كونه جنسا فإذا بطل شيء من الاعتبارات الأولى بطل أنه جنس فإن لم يبطل بقي لك أن تنظر هل يخل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالا عليه على سبيل التضمن كمن جعل الحساس أو المتحرك بالإرادة جنسا للإنسان وليس واحد منهما يتضمن الدلالة على الآخر وإنما يدل عليه على سبيل الالتزام فليس إذن أحدهما أولى من الآخر في أن يكون جنسا له ويدخله في هذا أيضا أن تجد شيئين ليس أحدهما جنسا وقد جعل جنسا وذلك لأن الآخر إن كان ملازما غير متضمن فقد كان ما ذكرناه وإن كان متضمنا أو متضمنا فالمتضمن أولى

أن يكون جنسا فليس أحدهما ليس أولى من الآخر بأن يكون جنسا وهذا مثل أن تجعل القادر أو المختار جنسا للسارق لاسيما إذا كـان الأولى أن تجمع بينهما فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك.
ومما يمتحن به أن تنظر هل تحته اختلاف بالفصول فإنه إن كـان اختلاف تحته إلا بالعوارض واللواحـق اختلاف أشـخاص النـاس بعوارضـهم فليس المعنى المقوم جنسا.
ومما يمتحن به أنه هل ما هو جنس مقول على ذات الشيء قـول مقـوم غير الجنس بل قول الفصل لجنسه أو قول فصله نفسـه مثـل الحسـاس والناطق على الإنسان.
ومما يمتحن به هل يختلف الجنس والنوع في النسبة إلى الجنس الأعلى على مـا يقولـون إن الملكـة من أنـواع جنس يجعلونـه المضـاف ثم الشجاعة يجعلونه من أنواع الكيف
وهذا مما لا يجوز فإن الجنس محمول على ما تحتـه سـواء كـان نوعـا أو نوع نوع وحملا مقوما فإنه لا يجـوز أن يكـون مقومـا لنوعـه ليس مقومـا لنوع نوعـه ولا يجـوز أن لا يحمـل الجنس الأعلى على النـوع الأسـفل أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى.
ومما يمتحن به أن ينظر هل ما وضع نوعا للجنس هو فصل قـائم لأنـواع أو هو صنف لأنواع مثال الأول أن يجعل العدد جنسا للفرديـة أو الحيـوان للناطق ومثال الثاني أن يجعل الحيوان جنسـا للـذكر أو الأنـثى والذكريـة من لوازم أنـواع الحيـوان لا من الفصـول الـتي تطـرأ على الحيـوان أول طروء فتنوعه وأقبح من هذا أن تجعل ما هو أولى بأن يكون نوعـا جنسـا وما هو أولى بأن يكون جنسا نوعا كمن قال إن الاتصـال جنس الاجتمـاع وكثيرا ما يغلط فيجعل الفصل جنسـا كمن يجعـل العشـق إفـراط محبـة وإنما هو محبة مفرطة وكذلك من يقول مثلا إن الفضيلة ملكـة محمـودة والمحمود كالجنس للفضيلة.
ومن هاهنا يمكنك أن تمتحن الفصل أيضا والنوع
في امتحان الفصل
أنه قد يقع الخطأ في الحدود في استعمال الفصـل فيوضـع النـوع نفسـه مكـان الفصـل فتقـول مثلا في حـد التهـزؤ أنـه شـتم مـع اسـتخفاف والاستخفاف ليس فصلا لقسم الشـتم بـل كـالنوع لـه وربمـا أورد فصـل الجنس شيئا أقدم من الجنس
في امتحان الخاصة المطلقة
أما الخاصة المفردة التي ليس يراد بهـا التعريـف بـل أن تكـون محمولـة مساوية غير مقومة فقد تمتحن بامتحانات منها أنه ينظر هـل توجـد لغـير الشيء فإن وجدت فليست بخاصة مثـل من جعـل الإضـاءة خاصـة للنـار وهي موجودة للجرم الحاضر.

وأيضا ينظر هل مقابل الخاصة خاصة المقابل مثل أنه إن كان من خاصة الزوج أن يكون مربعه زوجا فمن خاصة الفـرد أن لا يكـون مربعـه زوجـا فأما ما يقال من أن الموضوع إذا جعل خاصة لما لذلك الموضوع لم يجز مثل من يجعل الإنسـان خاصـة للضـاحك أو يجعـل الأرض خاصـة للثقيـل المرسل فقـول لا محصـول لـه فـإن حمـل الإنسـان على الضـاحك حـق وليس بجنس له ولا فصل ولا عرض عـام ولا حـد ولا رسـم فـانظر مـاذا يجب أن يكون وأما أن أحدهما أحق بالحمل من الآخـر فهـو في غـير مـا نحن بسبيله.

ومن التقصير في الخاصة أن يستعمل في الخاصة الأغلب والأكثر فيقـال مثلا إن من خاصة النار أنها ألطف الأجسـام العنصـرية ولـو لم تكن النـار موجـودة لكـان يوجـد ألطـف الأجسـام ولم يكن نـارا اللهم إلا أن يعـني ألطف الأجسام الممكنة أن توجـد عنصـرا فيكـون حينئـذ القـول صـحيحا ويكون خاصـة من الجهـة الـتي نتكلم فيهـا وإن لم يكن خاصـة من جهـة التعريف المطلق لا بحسب من عرف بالبرهان ذلك وذلك عسير

في امتحان يعم الخاصة المفردة المعرفة في شرح الاسم

ينظر حتى لا يكون ما أورد على أحد الوجهين أخفى من المعرف أو مثله في الخفاء وإنما يكون أخفى من المعرف إما لأنه لا يعـرف إلا بـالمعرف وإما لأنه مع كونه مستغنيا عن المعـرف بـه في تعريفـه صـعب التعريـف في نفسه مثال الأول قول من عرف الشـمس بأنهـا كـوكب النهـار ثم لا يمكن أن يعرف النهـار إلا بأنـه زمـان طلـوع الشـمس وكـذلك قـول من يقول إن الحيوان هو الذي نوعه الإنسان ومثـال الثـاني قـول من يعـرف النار بأنها جرم يشبه النفس وربما كـان وجـود الخاصـة أخفى من وجـود المعرف بها مثل ما في هذا المثال أيضا من قياس النفس إلى النار

ومثال المساوي في الخفاء المتضايفات والمتضـادات وأشـباه ذلـك فإنـه ليس تعريف الابن بالأب أولى من تعريف الأب بـالابن وكأنـك عـرفت مـا يغلط به في هذا وكذلك ليس تعريـف السـواد بالبيـاض أولى من تعريـف البياض بالسواد والأولان يعرف كـل واحـد منهمـا مـع الآخـر لا بـالآخر ولا قبله والثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله ومن الخطإ أن يكون قد عرف الشيء بنفسه وهو لا يشعر كمن يعرفـه باسـم آخر مرادف مثل أن يقول إن الإنسان حيـوان بشـر أو عـرف الفـرد بأنـه عدد وتر أو قال الشهوة توقان إلى اللذيذ

في امتحان يخص شرح الاسم ويعم جميع أنواعه

فمن ذلك ما يتعلق بمراعاة الجودة والصفة ومن ذلك مـا يتعلـق بالغلـط في الواجب الضروري.

أمـا المتعلـق بـالجودة والصـفة فمثـل أن يكـون أهمـل الجنس وبخس التعريف حقه على ما علمت فإن من حق الجنس أو ما يجري مجراه أن يـورد في الرسـوم وشـروح الأسـماء ثم يتبـع بمـا بعـد ذلـك من خـواص

وأعراض أو فصول ومقومات وينظر هل استعمل الألفاظ ملائمة ليس فيها استعارة أو مجاز أو لفظ فهمه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه وينظر أيضا هل فيه زيادة لا يحتاج إليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعريف والاستظهار فيه مثل قول القائل في تعريف البلغم بالقول إنه أول رطوبة منهضمة في المعدة ولا نجد للأول هاهنا فائدة البتة وكذلك لو قال قائل إن العمى هو عدم البصر بالطبع فإنه لا فائدة هاهنا لقوله بالطبع لأن عدم القوة يكون من طبع الشيء ووجود القوة يكون له من غيره.

ومن التفريط والتقصير أن يكون عرف الشيء الوجودي بالعدم كمن يعرف القدرة بأنها فقدان العجز والبصر بأنه فقدان العمى وقد علمت ما في ذلك من الخطإ

في امتحان الحد

إن امتحانات المحمول والمقوم والخاص وشرح الاسم كلها تعتبر في باب الحد وتخصه امتحانات فمن ذلك أن تنظر هل أجزاء الحد أمور أقدم من المحدود وإلا فليس الحد بالحد المحض لأن الحد المحض يكون بالمقومات.

ويقرب من هذا أن يكون قد أخذ الأمور اللازمة مقام المقومات.

ومن ذلك القبيل أن تأتي بالفصل سلبا محضا لا يشتمل على دلالة محصلة فإنك قد علمت أن السلوب لوازم لا مقومات كمن يحد الخط بأنه طول بلا عرض.

ومن ذلك أن تنظر هل وضع بدل الجنس ذاتيا آخر أو بدل الفصل ذاتيا آخر وهذا مما يتعلق بامتحان الجنس والفصل.

ومن ذلك أن تنظر هل وضع فيه أقرب الأجناس فإنه لا بد من أن يترتب فيه الجنس الأقرب ليشتمل على جميع المقومات المشتركة ثم يؤتى بالفصل.

ومن ذلك أن تنظر هل أورد كل فصل قريب إن كان للشيء فصول مقومة معا مثل الحساس والمتحرك بالإرادة فإنه ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر.

وقد تختص بحدود الأشياء المركبة امتحانات مثلا إذا فرضنا أن العدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فإن الزلل الذي يقع في تحديد مثله أن يقال إن العدالة عفة وشجاعة فإن ظاهر هذا هو أن العدالة عفة وهي أيضا شجاعة كما يقال إن الإنسان حي وناطق وقد يفهم منه أن العدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة أو عفة مقارنة للشجاعة فيكون كأن العدالة عفة بشرط أن تكون تلك العفة شجاعة أو بشرط أن تقترن بالعفة شجاعة فيكون كأنه قال إن العدالة عفة ما وليس كذلك بل العفة جزء من العدالة أو شرط بل يجب أن يقال إن العدالة هيئة تتبع اجتماع العفة والشجاعة والحكمة والعدالة مجموع منها.

وقد يقع الزلل بسبب بعد هذا السبب وهـو أن يـذكر الجمـع ويشـار إليـه لكنـه لا يشـار إلى الهيئـة الخاصـة بـذلك الجمـع الـذي لأجـل تلـك الهيئـة الخاصة يكون المركب هـو مـا هـو مثـل أن يقـال إن الـبيت مجمـوع لبن وطين وخشب ويقتصر عليه فإنه لا يكون قد عرف البيت فإنـه ليس كـل مجموع من هـذه الأصـول بيتـا بـل مـا كـان مجموعـا على هيئـة ورصـف وترتيب ومما يناسب ذلك أن تـذكر معيـة الأجـزاء من غـير بيـان مـا فيـه المعية وما بالقياس إليه المعية.

ومن الزلل في ذلك أن يشار إلى التركيب فيجعل مكان المـركب فيقـال مثلا أن الـبيت تـركيب من لبن وخشـب وطين وليس الـبيت تركيبـا بـل المركب والتركيب صفة لأصول البيت.

ومن الزلل في ذلك أن يجمع ما لا يجتمع مثل قول من يحد السطح بأنـه خـط وعـدد أو يكـون الكـل في غـير أجـزاء كمن يقـول إن العدالـة في الشهوة والغضب وليس كذلك بل في الناطقة ويشبه هذا أن يكون للكل موضع واحد وللأجزاء مواضع تفاريق مثل من يقـول إن الإبصـار مجمـوع لون وإدراك ويقرب منـه أن يكـون الكـل موجـودا وإن رفعت الأجـزاء بلا عكس أو يكون المركبمن ضدين وليس دون كل واحد منهما ويكون أميل إلى كل طرف عن كل طرف ويقرب منه أن يكـون بعض مـا أورد جـزءا خارجا عن الكل مثل غاية أو فاعل أو غير ذلك مثـل أن يقـال إن الـرمي إرسال سهم مع إصابة

في تعريف الاسم والكلمة والأداة والقول

إنه قد يحتاج في انتقالنا إلى الكلام في التصديق إلى معرفة هذه الثلاثـة فالاسم كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة مبنيـة على الزمـان الذي يقارن ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة مثل زيد.

وأما الكلمـة فهي الـتي تكـون في كـل شـيء كالاسـم إلا أنـه يـدل على الزمان

المذكور مثل قولك ضرب فإنه يدل على معنى هو الضرب وعلى شـيئين آخرين أحدهما نسبته إلى موضوع غـير معين والثـاني وقوعـه في زمـان خارج عنه هو ماض وأما أمس فليس يدل على شيء وعلى ذلك الزمـان الخارج بل الشيء الذي يدل عليه نفس الزمان وأمـا التقـدم فليس يـدل على معنى وعلى زمان مقارن له بـل على زمـان هـو داخـل في حقيقـة نفس ذلك المعنى فكذلك أمس والتقدم اسم.

وأما الأداة فهي اللفظة التي لا تـدل وحـدها على معـنى يتمثـل بـل على نسبة وإضافة بين المعنى لا تحصل إلا مقرونة بما أضيفت إليـه مثـل في ولا فلذلك إذا قيل زيد في لم يكن نافعا في معنى ما لم يقل في الدار.

وأما القول فهو كل لفظ مؤلف لجزئه معنى ومنـه قـول تـام ومنـه قـول غير تام.

والقول التام هو الذي كل جزء منه دال دلالة محصلة مثل المؤلف من الأسماء وحدها أو من الأسماء والأفعال.
والناقص ما هو مؤلف من جزءين جزء منه غير تام الدلالة وجزء تام الدلالة مثل المؤلف من أداة وشيء آخر مثل قولك لا إنسان أو في الدار وقولك ما صح فإن هذه قد ألحق بالدال منها شيء ناقص الدلالة فلم يرفعه عن درجة البساطة رفعا كبيرا وكذلك إذا قلت زيد فقدمت أداة تجيء لمعنى لا محالة مقرونة بزيد فهذه ليست أقوالا تامة ولكنها في جملة الأقوال لا محالة.
وهاهنا ألفاظ تستعمل تارة استعمال المفردات التامة الدلالة وتارة استعمال المفردات الناقصة الدلالة مثاله إذا قلت هو أو موجود فقد تدل به دلالة الاسم ثم تقول زيد هو كاتب وموجود كاتب فتستعمله تابعا ورابطة لو وقفت عليها لم يكن القول تام دلالة القول حين لم ترد بهو والموجود ما يراد بالاسم بل أردت به تابعا للفظ آخر يحتاج أن يقال مثل ما تقول زيد على وفي وكذلك تقول تارة زيد كان وتريد بكان وجوده في نفسه فيكون الكلم تاما
وتارة تقول زيد كان كاتبا فتدخل كان على أنها تابعة ورابطة.
فقد بان أن بعض الأسماء والأفعال قد يدل بها دلائل ناقصة فإنك إذا قلت كان كاتبا لم تدل بالكون على المعنى بل بالكتابة لكنك دللت على زمان لشيء لم تذكره بعد وأمثالها تسمى كلمات زمانية
القول في التصديق
في أصناف القضايا
إن المعاني والألفاظ المفردة واللائي في حكم المفردة وهي التي يصح أن يدل على مقتضاها بلفظ مفرد قد يعرض لها ضروب من التأليف ليس كلها موجها نحو التصديق أو التكذيب توجيها أوليا بل كثير منها يوجه نحو أغراض أخرى فإنك إذا قلت أعطني كتابا لم تجد الفحوى الأول من هذا القول يناسب الصدق أو الكذب وإن كان له فحوى آخر بضرب من دلالة الحال والانتقال من فحوى إلى فحوى مناسبة للصدق والكذب لأنك قد تستشعر من هذا أنه مريد للكتاب وكذلك إذا قال لعلك تأتيني أو ليتك تأتيني وهل عندك بيان لكذا أو ما يجري هذا المجرى فإن جميع ذلك خال عن فحوى أول يناسب الصدق والكذب وإن كان لا يخلو عن فحوى ثان يناسبه فأما إذا قلت زيد كاتب لم تجد له فحوى أولا إلا ما هو صادق أو كاذب أي لا تجده إلا والأمر مطابق للمتصور من معناه في النفس فتجد هناك تصورا مطابقا له الوجود في نفسه وإنما يكون التصور صادقا إذا كان كذلك وإنما يصير مبدأ للتصديق في أمثال هذه المركبات إذا كان اعتقد مع التصور هذه المطابقة.
وهذا القسم من القول والمعنى المؤلف يسمى قضية ويسمى قولا جازما وأصنافه الأولى ثلاثة لأن الأحكام التي تناسب التصديق ثلاثة فإنه

إما أن يكون الحكم فيه بنسبة مفرد أو ما له حكم المفرد إلى مثلـه بأنـه هو أو ليس هو مثـل قولـك الجسـم محـدث أو ليس بمحـدث ومن عـادة قوم أن يسموا هذا حمليا.
وإما أن يكون الحكم فيه بنسبة مؤلفـة تـأليف القضـايا إلى مثلهـا وقـوم يسمون جميع هذا شرطيا لكنـه قسـمان فإنـه إمـا أن تكونالنسـبة نسـبة المتابعة واللزوم والاتصال مثل قولك إن كـانت الشـمس طالعـة فالنهـار موجود فإن قولك الشمس
طالعة قضية في نفسه وقولك فالنهار موجـود قضـية أيضـا وقـد وصـلت إحداهما بالأخرى ومن عادة قوم أن يسموا هـذا القبيـل شـرطية متصـلة ووضعية.
وإما أن تكون النسبة نسبة المفارقة والعناد والانفصال مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون هذا العدد فردا فإن قولك هذا العــدد زوج وقولك هذا العدد فرد كل في نفسه قضية وقـد قـرن بينهمـا مباينـة ومعاندة ومحاجزة ومن عادة قوم أن يسموا هذا القبيـل قضـية شـرطية منفصلة.
وكان الواجب بحسب لغة العرب أن تكون الشرطية هي المتصـلة فإنـك تجد هناك شرطا موضوعا وجزءا مرادفا لكنهم يسـمون المنفصـلة أيضـا شرطية وكأنهم يعنون بالشرطية ما يلحق فيه بقضية من القضـايا زيـادة تحرفها عن أن تكون قضية وتجعلها جزء قضـية ألا تـرى أنـه كـان قولـك الشمس طالعة قـولا صـادقا أو كاذبـا فلمـا ألحقت بـه الزيـادة فقلت إن كانت الشمس طالعة فحرفت القضية فصارت غير قضية حين زال عنهـا أن تكون صادقة أو كاذبة وكذلك كان قولك النهار موجود قـولا صـادقا أو كاذبـا فلمـا ألحقت بـه الزيـادة فقلت فالنهـار موجـود فحـرفت القضـية فصارت غير قضية فإن قولك فكان كـذا مـع الفـاء إذا لم تلـغ وعـني بهـا معنى لا صادق ولا كاذب وكذلك قولك هذا العدد زوج وقولـك الآخـر هـذا العدد فرد قد حرف كل واحد منهمـا إلحـاق لفظـة إمـا بـه عن أن يكـون صادقا أو كاذبا.
وكل واحد من هذه الأجزاء الأربعة قد تهيأ بما ألحـق بـه لأن يكـون جـزءا قضية تهيؤا يصير النفس نازعـة إلى الجـزء الآخـر فكـان من شـرط كـل واحد من أجزاء هذه القضايا في أن يتم بها الكلام أن يـردف بـالآخر لكن المقـدم من المتصـل مقـدم في نفسـه والتـالي فيـه تـال في نفسـه لا بالوضع ولا كذلك في المنفصل بل ذلـك فيـه بالوضـع وقـد عـرفت أنهمـا وإن كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين فقد اسـتحالت القضـيتان فيـه عن أن تكون في نفسها قضية فليس تأليفهمـا من قضـايا هي بالفعـل قضـايا بـل قـد اسـتحالت فيهـا القضـايا عن أن تكـون قضـايا بالفعـل اسـتحالة صلحت بها لأن تصير أجزاء ما

يكون في نفسه قضية واحدة بالفعل وكل متصلة قضية واحدة بالفعل وكل منفصلة أيضا قضية واحدة بالفعل إلا أن تركيبها من قضايا قد استحالت بسبب التركيب عن كونها قضية وإذا أزيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة ولا كذلك أجزاء القسم الأول من أقسام القضية.
وذلك القسم الأول قد وجد بحسب لغة العرب اسما يليق به فلنسم كما سموا ولنسم المتصل المجازي ولنسم المنفصل كما سموا.
ونجد للحملي جزءين أحدهما حامل واسمه المشهور الموضوع كقولك في مثالنا زيد والثاني محمول كقولك في مثالنا كاتب.
ونجد للمجازي جزءين أحدهما شرط واسمه المشهور مقدم كقولك في المثال إن كانت الشمس طالعة والآخر جزاء واسمه المشهور تال كقولك في المثال فالنهار موجود.
وفي كل واحدة من هذه الأجناس إثبات ونفي فالإثبات يسميه قوم إيجابا والنفي سلبا والإثبات في الحملية أن يحكم بوجود محمول لحامل مثل قولك زيد كاتب والنفي فيها أن تحكم بلا وجود محمول لحامل مثل قولك زيد ليس بكاتب والإثبات في المتصلة المجازية أن تحكم بإتباع جزاء لشرط مثل قولك إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والنفي فيها أن تحكم بلا إتباع جزاء لشرط مثل قولك ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود.
والإثبات في المنفصلة أن تحكم بانفصال تال عن مقدم مثل قولك إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون هذا العدد فردا والنفي فيها أن تحكم بلا انفصال تال عن مقدم مثل قولك ليس إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون منقسما بمتساويين.
وجميع ذلك قد يكون كليا وقد يكون بعضيا وقد يكون مهملا.
والكلي في الحملي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد من الموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب كل إنسان جسم وفي السلب
ليس أحد من الناس بطائر وفي المجازي هو أن يكون الجزاء جزاء لكل فرض للشرط مثل قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفي السلب بخلافه مثل أن تقول ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وفي المنفصل هو أن يكون انفصال التالي في الموجب صادقا عند كل فرض للمقدم مثل قولك دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وفي السلب كاذبا عند كل وضع له كقولك ليس البتة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون منقسما بمتساويين.
والبعضي الجزئي في الحملي هو أن يكون الحكم إنما حكم به إيجابا كان أو سلبا على بعض ما يوصف بالموضوع الحامل مثل قولك في الإيجاب بعض الناس كاتب وفي السلب بعض الناس ليس بكاتب وفي المتصل أن يكون الإتباع محكوما به في الإيجاب أو محكوما بنفيه في السلب عن

بعض أوضاع المقدم مثل قولك في الإيجاب قد يكون إذا كانت الشـمس طالعة فـالجو متغيم أو فالشـعرى طـالع وفي السـلب ليس كلمـا طلعت الشمس فالجو مصبح وفي المنفصل على قياسه أيضا أما الإيجاب فمثل قولك قد تكون الحمى إما دقا وإما بلغمية لازمة وذلك في بعض الأحوال حين لا يحتمل غير الوجهين وفي السلب مثل قولـك قـد لا تكـون الحمى إما دقـا وإمـا ربعـا وذلـك في بعض الأحـوال حين تكـون نائبيـة وفي كـل يومين مرة.

والمهمل هو أن تـذكر الحكم ولا تـذكر كميتـه المـذكورة الـتي بهـا تصـير محصورة بلفظة حاصرة وقد تسمى سورا مثاله في الحمل أما الموجبـة فقولك الإنسان كاتب وأما السالبة فقولك الإنسان ليس بكاتب.

وفي الحمليات قضية تسـمى مخصوصـة وهي أن يكـون الموضـوع أمـرا شخصيا واحدا بالعدد مثل قولك في الإيجـاب زيـد كـاتب وفي النفي زيـد ليس بكاتب ولأن الحملية أقل القضـايا تركيبـا فبـالحري أن يقـدم القـول فيها وتحقق أحوالها

في تحقيق الموضوع في الحملي

إذا قلت ب ج فمعناه أن ما يوصـف بأنـه ب ويفـرض أنـه ب سـواء كـان موجودا أو ليس بموجود ممكن الوجـود أو ممتنـع الوجـود بعـد أن يجعـل موصوفا بالفعل أنه ب من غير زيـادة كونـه دائمـا ب أو غـير دائم فـذلك الشيء موصوف بأنه ج وعلى قياسه في السلب.

واعلم أن الموضوع قد يكون مفردا مثل الإنسان وقد يكـون مؤلفـا مثـل الحيوان الناطق المائت وإنما يكـون كـذلك إذا كـانت قوتـه قـوة المفـرد ومن المؤلفات ما يكون جزء منه حرفـا في مثـل قولـك غـير بصـير أو لا بصير فإن لك أن تضع بدله لفظا مفردا كـالأعمى وكـذلك لـك أن تجعلـه محكوما عليه بالإيجاب والسلب

في تحقيق المحمول في الحملي

إذا قلت ب ج فمعناه أن كل مـا يوصـف ب ب فـذلك الشـيء موصـوف بالفعل أنه ج من غير زيادة أنه موصوف به دائما أو غـير دائم أو عنـد مـا يوصف بأنه ب أو وقتا آخر معينا كان أحـد الوقـتين كالكسـوف للقمـر أو غير معين كالنفس للإنسان فإن جميـع هـذا يـدخل تحت قولـه موصـوف بأنــه ج لأن هــذا أعم من كونــه موصــوفا دائمــا أو غــير دائم ومن كونــه موصوفا بذلك عند ما يوصف ب ب أولا عند ذلك فقط وكل ما يـزاد على هذا فهو أخص من هذا وإن كان لفظ لغة مـا يـوجب ذلـك أو يـوجب أنـه يكون للوقت الحاضر فتكـون تلـك اللغـة ليس فيهـا حمـل كمـا يسـتحقه المعنى نفسه بل أخص منه وكذلك القول في السلب.

وتكاد اللغات تقتضي في عادتها إذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسـه قضـية مطلقـة فـإن اشـترط فيهـا في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية الـتي نـذكرها منـه ويعم جميـع مـا لا

يكون الحكم فيه صحيحا ما دام الذات موجودة بل وقتا ما أو بشرط وحال وجودية.
والناس لا يفرقون في زماننا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج ما دام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه ما دام موصوفا بأنه ب لازمة فإن اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضرورية فلتخص باسم اللازمة المشروطة وبينهما فرق فإنه فرق بين قولك المنتقل متغير ما دام موجود الذات أي الشيء الموصوف بأنه منتقل فإنه متغير ما دام موجود الذات وبين قولك إن الشيء الموصوف بأنه منتقل متغير ما دام منتقلا وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة ولنسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفا ب ب من غير دوام ذلك طارئة ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان مفروضة وما كان وقته غير معين منتشرة ولنسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر وقتية ليشترك جميع ما يخالف الضروري في أنه وجودي وكذلك فافهم في السلب.
وقد يكون المحمول أيضا مفردا ويكون مؤلفا على نحو ما قيل في الموضوع
في تحقيق القضية الحملية بأجزائها
القضية الحملية ثلاثة أجزاء بحسب المعنى أحدها معنى الشيء الذي هو الموضوع والآخر معنى الشيء الذي هو المحمول والثالث معنى النسبة والعلاقة التي إنما تؤلف منها قضية فإنه ليس كون الإنسان إنسانا هو كونه موضوعا ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا بل ذلك لعلاقة بينهما وربما دل عليها لفظ ثالث فقيل الإنسان هو حيوان أو يكون حيوانا أو غير ذلك وتسمى رابطة
وإذا كان المحمول ما يسميه النحويون فعلا وغيرهم كلمة مثل قولك ضرب أو يضرب فإن هذا لا يحوج إلى إدخال رابطة وذلك لأنه يتضمن دلالة على كونه لشيء موضوع غير معين ويقرب منه الاسم المشتق مثل الضارب والقاتل
في تحقيق إيجاب الحملي
قد فهمت ذلك في الأمثلة المذكورة
في تحقيق السلب الحملي
اعلم أنك تحتاج في السلب أن تسلب العلاقة التي بين المحمول والموضوع فلذلك إن كانت القضية ثلاثية إذ قد ذكر فيها الرابطة تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول زيد ليس هو بعاقل فإن لم تفعل هذا بل قلت زيد هو ليس بعاقل دخل هو بين زيد وبين ليس بعاقل دخول رابطة الإثبات فجعل الحكم إثبات الداخل فيه حرف النفي فأثبت اللاعاقلية على زيد لأن هو للربط لا لفصل الربط فهذا هو الذي نعرفه في هذا الموضع.

وأمـا هـل هـذا الإثبـات يخـالف في الفحـوى لـذلك السـلب أو لا يخالفـه ويلازمه في الصدق والكذب فهو بحث آخر.
وليس يجب إذا كانت إحدى القضيتين مخالفة للأخرى في الإثبات والنفي أن لا يكون بينهما تصادق وترافق وتلازم ولا التصادق والتلازم يقتضي أن يكون حكمهما في جميع الوجوه مختلفا فكثـيرا مـا تلـزم موجبـة سـالبة وسالبة موجبة لزوما معاكسا وغير معاكس.
لكنك يجب مع ذلـك أن تعلم أن المحـال الوجـود يكـذب عليـه مثـل هـذا الحكم الثاني فإن محـال الوجـود لا يحكم عليـه بإثبـات البتـة وهـو وجـود حكم له إلا إذا فـرض كأنـه ليس بمحـال الوجـود وكيـف يحصـل للمحـال حاصل أي حاصل كان بل إنما
يصح عنه سلب كل شيء وقد يقبل عليه مثل هذا الحكم لما يـوهم ذلـك من مطابقته للسلب الحق لكن التحقيق يمنع ذلك.
وأمثـال هـذه القضـايا الـتي يحكم فيهـا بإيجـاب معـنى نفي يسـمونها معدوليات ويسمى اللفظ الذي يـدل على خلاف المعـنى الوجـودي مثـل عين الإنسـان لفظـا غـير محصـل وربمـا كـان في اللغـات لهـا مواضـع استعمالات أخص ممـا ذكرنـا فربمـا قيـل نابينـا وعـني بـه الأعمى عـادم البصر ومن شأنه أن يبصر فلم يقع على كل مسلوب البصـر وربمـا قيـل خلاف ذلك اصطلاحات مخصصة بحسب الوضع لا بحسب ما يوجبه الطبع والذي يوجبه الطبع ونفس الأمر فهو ما قلنا.
وأمـا إذا كـانت القضـية غـير ثلاثيـة إنمـا هي ثنائيـة فقـط لم تـذكر فيهـا الرابطـة اسـتغناء لأن محمولهـا كلمـة أو اسـم مشـتق اشـتقاقا يتضـمن النسـبة المـذكورة على حسـب اللغـة أو لم تـذكر اختصـارا فـإن حـرف السلب لا يقرن إلا بالمحمول وليس مرادنـا في هـذا الموضـع أنـك يجب في كل موضع أن تقرن حرف السلب بالرابطـة أو بـالمحمول بـل نقـول إن النفي هو ذلك فإذا لم يكن لهما تابع آخر قـرنت بهمـا وإن كـان لهمـا تابع قرنت بما يكون قرنه به أولى على ما سنصـفه فيكـون قرنـك بـذلك الشـيء رفعـا وسـلبا للربـط وللحمـل أيضـا على الوجـه الـذي دل عليـه الشيء الزائـد الآخـر إن قـرن بـالمحمول والموضـوع فإنـك سـتعلم عن قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل آخر لأغراض ومعان
في تحقيق الكلي الموجب في الحمليات
أمـا الكليـة الموجبـة المطلقـة الـتي هي أعم في مثـل قولنـا كـل ب ج فمعناه كل واحـد ممـا يفـرض أنـه بالفعـل من غـير أن يشـرط أنـه دائم بالفعل أو غير دائم موصوف بأنه ب فذلك بعينه موصوف بأنـه ج بالفعـل من غير بيان شيء.
وأما الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أي كـل واحـد ممـا يوصف بالفعل بأنه ب سواء كان يوصف دائما أنه ب أو غـير دائم أنـه ب

فهو موصوف أنه ما دام ذاته موجودا فهـو ج مثـل قولـك بالضـرورة كـل متحرك جسم.
وأما اللازمة فهو مثل قولـك كـل ب ج بضـرورة قلت أو لم تقـل أي كـل موصوف دائما أو غير دائم بأنه ب فما دام موصوفا بأنه ب لا ما دام ذاته موجودا فإنه موصوف أيضا بأنه ج.
وأما الموافقة فمثل قولك كل ب ج أي عنـد مـا يكـون ب فيكـون ج من غير زيادة أنه يكون كذلك دائما ما دام ب أو غير دائم.
وأما المفروضة فمثل قولك كل قمر ينكسف أو كل كوكب يطلع.
وأما المنتشرة فمثل قولك كل إنسان يتنفس.
وأما الحاضرة فمثل قولك كل إنسان مسلم في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا إنسان كافر ولا يبعد أن يصدق في أمثال هـذه القضـايا أن يقـال كـل حيـوان إنسـان لـو كـان في وقت من الأوقـات كـذلك وشـرط هـذه القضية الوقتية في الإيجاب أن يكون الموضـوع موجـودا وأمـا الوجوديـة فما يعم جميع ما لا ضرورية فيه حقيقة

في تحقيق الكلي السالب في الحمليات
اعلم أن المطلقة من السالب الكلي ليس له في لغتنا لفظ يطابقـه وإن تحملنا له لفظا وجدناه قولنا كل إنسان لا يكون كـذا وكـل ب لا يوجـد ج مع أن هذا يوهمنا أنه لا يوجد ج ما دام موصوفا بأنه ب وأما لا شـيء من ب ج فهو شديد الإيهام لذلك إذ كان السـلب في القضـايا يـوهم العمـوم في الأشـخاص والأزمـان إذا كـان منكـرا وليس كـذلك في الإيجـاب ومـا يجـزئ إن كـان كـذلك إذ كـان السـلب من حقـه أن يكـون طارئـا على الإيجاب وبعده وأن يطرأ عليه رافعا لـه ولا يرفعـه مـا لم يقتض العمـوم فلذلك قصد به التعميم في النيات والعادات لكننـا نعلم أن نفس السـلب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يعم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت.
فأما السالب الكلي الضروري سواء جعلته قولك بالضـرورة كـل ب ليس ج أو قلت لا شيء من ب ج فمعناه كـل واحـد ممـا يوصـف ب ب كيـف وصف وأي وقت وصف فإنه مسلوب عنه ما دام موجود الذات أنـه ج ولا يوهمك أن لفظ كل يوجب الإيجاب بل يـوجب العمـوم فقـط فـإن أوجب بعد ذلك فهو إيجاب وإن سلب فهو سلب.
وأما اللازمـة فمثـل قولـك لا شـيء من ب ج إذا لم تعن مـا دام موجـود الذات عنيت ما دام موصوفا بأنه ب فقط.
وأما الموافقة فأن لا تشترط في السلب المذكور عموم أوقات كونـه ب واللغة لا تطيع في إيراد المثال لهذا.
وأما الوقتية فكقولك في مثل الحال التي جعلنا منها مثال الموجبـة ليس أحـد من النـاس بكـافر وفي هـذا الموضـوع لا يجب أن يكـون الموضـوع

موجودا لا محالة ثم يسلب عنه فإنه إذا اتفق في وقت من الأوقـات مثلا أن لا يكون شيء من المنكسفات
موجودا فصحيح أن تسـلب القمـر عن المنكسـف فتقـول ليس إلى الآن شيء مما هو منكسف بقمر من غير أن يكون ذلك عاما لكـل وقت وقـد تصدق هذه السالبة في مثل قولـك ولا أحـد من النـاس بحيـوان إذا كـان وقتا ما مثلا لا إنسان فيه البتة فلم يكن حينئذ إنسان حيوانا وكيف يكـون حيوانا وهو غير موجود
في البعضيتين الجزئيتين
يجب أن يعلم أن البعضيتين الموجبة والسـالبة على أحكـام الكليـتين في كل شيء إلا أن الحكم على جهته إنما هو في البعض فقط وذلك لا يمنـع أن يكون الباقي كذلك أو مخالفا له في الإيجاب والسلب وفي غـير ذلـك من الضرورة واللزوم والموافقة والوقتية.
وتخص البعضيات أنه يكون فيها مقدمـة دائمـة الحكم وليسـت بضـرورية الحكم لأنهـا يكـون اتفـق لهـا صـحبة الحكم الممكن مـا دام الموضـوع موجود الذات لا سيما في السـلب وقـد تكـون هـذه الدائمـة بحسـب مـا دامت الذات موجودة ولنسم الدائمة مطلقا ويكون ما دام موصـوفا بأنـه ب مثلا ولنسم الدائمة المشروطة
فيما يلحق القضايا من الزوائد
إن كـل قضـية فإمـا أن تكـون ذات موضـوع ومحمـول فقـط مهملـة أو مخصوصة وإما أن يكون هناك حصر وتدخل اللفظة الحاصرة مثل كل أو لا شيء وبعض أو لا بعض.
وأيضا إما أن تكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا أو كاذبا وتسمى جهة مثل أن تقول زيد يجب أن يكـون كاتبـا أو يمكن أو يمتنـع وإذا لحقت الجهـة القضـية سـميت رباعيـة ومن العبارة على
الجهات أن يقال بالضرورة كذا أو ليس بالضرورة وبالإمكان كـذا أو ليس بالإمكان أو يكون مطلقا بلا شرط.
وكل واحد من الضرورة واللزوم والوقتية جهة لكنه ربما كان ترك الجهـة من بعضها دليلا على الجهة.
ومعنى قولنا بالضرورة أن يكـون الحكم مـا دام ذات الموضـوع موجـودا ومعنى الإمكان أن يكـون الحكم غـير ضـروري في نفسـه لا في الوجـود للموضوع فيجوز أن يوجد له ولا في عدمه عنه فيجـوز أن يعـدم عنـه ثم سنفصل هذا
في تحقيق المقدمة المطلقة
المقدمة المطلقة قد يقال للمقدمة إذا حكم فيهـا بـالمحمول بإيجـاب أو بسـلب من غـير زيـادة شـرط البتـة وهي أعم من الضـرورية ومن الـتي ليست بضرورية وتفارق الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خـاص فـإن

الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه مـا دامت الـذات الموصوفة بالموضوع موجودة وتفارق الممكنة الـتي هي أخص بـالمنطق بأنه لا بد فيها من وجـود إمـا دائمـا وإمـا وقتـا معينـا أو غـير معين وهـذه الممكنة يجوز أن لا يوجد لموضوعها الحكم الممكن البتة ما دام موجودا.
وقـد يقـال مطلقـة لمـا لا يجب أن يكـون الحكم على مـا حكم بـه من عمومه أو خصوصه ضـروريا مـا دام ذات الموجـود موضـوعا وإنكـان قـد يكون في بعضه ضروريا مثل قولك كل أسود فهـو ذو لـون جـامع للبصـر فمنه ما هو أسود ما دام موجود الذات فيكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات ومنه ما لا يجب أن يكون أسـود مـا دام موجـود الـذات فلا يجب أن يكون ذا لون جامع للبصر ما دام موجود الذات.
وقد يقال مطلقة ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا في شيء من موضوعات الموضوع أي ما يقال عليه الموضوع بل يكـون محمـولا عليـه وقتا فقط.
مثل أن تقول إن كل منكسف فهو فاقـد للضـوء المسـتعار وليس شـيء منكسفا دائما ما دام موجـود الـذات أو مثـل أن تقـول كـل مـريض فهـو ناقص القوة وهذا الـوقت قـد يكـون وقت كـون الموضـوع موصـوفا بمـا وصف به وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقتـا معينـا وقـد يكون وقتا غـير معين مثـل كـون الإنسـان متنفسـا وأمـا الـذي يقـال في جانب المحمول بشرط ما دام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لا غـنى له فيما نحن فيه.
وقـد يـذهب قـوم في قـولهم المطلقـة إلى الزمانيـة الـتي أشـرنا إليهـا ويجعلون وقتها زمانا ما يفرض لا سيما حاضرا ولا يمنعون غير ذلك لكنـه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولنا كل إنسان حيوان من حيث التصـديق به ليس ضروريا فإنه قد يكذب إذا كان الناس معدومين فحينئـذ لا يكـون ولا واحد مما هو إنسان المحمول عليه أنـه حيـوان وكيـف يكـون حيـوان وليس موجودا وإنسانا فتصير هذه القضية عندهم من القضايا الممكنة
في تحقيق المقدمة الممكنة
قد يقال مقدمة ممكنة إذا كان الحكم فيها غير ممتنع سواء كان مع ذلـك ضروريا واجبا أو غير ضروري ولا واجب.
ويكـون الممكن بحسـب هـذا الاعتبـار تقسـم الأشـياء إليـه وإلى مقابلـة الممتنع فقط وتقسـم إلى الـواجب والممكن الآخـر ليس قسـمة الاسـم المشترك كما يظنـه الـذين لا يعلمـون بـل قسـمة معـنى جـامع وهـو مـا اجتمعا فيه من المباينة في المعنى للممتنع.
وهذه المقدمة الممكنة تدخل فيها الضرورة والمطلقة بأصنافها والممكن الآخر الذي سـيخبر عنـه دخـول الأمـور الـتي هي أخص معـنى في الأمـر الذي هو أعم معنى وهذا الممكن هـو الـذي إذا قيـل ليس بممكن وعـني بالممكن المسلوب كان معناه هو ممتنع.

وقد يقال مقدمة ممكنة ويعني بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا نقيضه أعني الضروري الذي أومأنا إليه فيكون هذا أخص من ذلك ويخرج منه الواجب الضروري ويدخل فيه المطلق وما فيه ضرورة بشرط وقت أو حال وليست ضرورية مطلقة ويدخل فيه الممكن الذي هو أصدق من هذا حدا وهو الذي لا وجوب الوجود فيه أو لنقيضه الوجود المطلق والوجود بحسب شرط أو وقت فيجوز أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائما من غير وجوب خلوه دائما وجواز أن يوجد لموضوع ما وقتا أو دائما وجودا اتفاقيا مثل أن يكتب زيد.

ويقال ممكن لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقا ولا بشرط.

وقد يقول قوم ممكن ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت فيه الحكم على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة إما مطلقة وإما بشرط.

وأما الحال ولا تبالي فيه سواء كان الشيء موجودا أو غير موجود وهذا أيضا اعتبار صحيح يجوز أن يطلق عليه اسم الممكن لكن الأصول ما أشرنا إليه.

وقد حسب قوم من ضعفاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجودا في الحال فيكون قد وجب من حيث وجد في الحال ولم يعلموا أنه إن صار وجوده واجبا لأنه حصل موجودا في الحال فيصير لا وجوده واجبا لأنه حصل لا موجودا في الحال فما بالهم يهربون عما يعطيه الوجوب في الوجود ولا يهربون عما يعطيه الوجوب في اللاوجود وهو الامتناع وليس إذا صار الشيء موجودا فقد صار واجبا إلا أن يؤلف فيقال الموجود ما دام موجودا فهو واجب أن يكون موجودا أي بشرط ما دام موجودا وفرق بين أن تقول إن الموجود يجوز لو لم يكن موجودا أو ليس واجبا إن كان موجودا وبين أن تزيد فتقول ما دام موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فإنه إذا وجد كان واجبا أن يكون ما دام موجودا وذلك لا يمنع كونه ممكنا في نفسه على أنه أيضا إذا كان موجودا وجب أن يصير واجبا فليس يمكن أن يصير واجبا أبدا دائما بل واجبا في وقت وذلك لا يمانع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس

فيه ضرورة دائمة بل يحتمل ضرورة موقتة ومشروطة ولا يمانع الممكن الذي هو أخص فإنه يكون باعتبار نفسه ممكنا أخصو باعتبار شرط يضاف إليه واجبا فيكون ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا فيكون ممكنا من أنه لو ترك وطباعه وطباع الموضوع لم يجب أن يوجد له البتة وجاز أن يخلو عنه الموضوع البتة إذ ليس في طباع الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طباع المحمول أن تكون ماهيته تقتضي وجودها دائما للموضوع أو وقتا ما لكنه قد يعرض شيء من خارج يوجبه فضلا عن أن يوجده ويكون وجوبه من حيث إن ذلك العارض عرض

فأوجب وقد علمت أن من علق الضرورة والإمكان بحصر القضية وعلـق الحصر بوقت ما جاز أن يكون قولنا كل إنسـان جـوهر ممكنـا أن يكـذب وقولنا كل لون سواد ممكنا أن يصدق
في التناقض
اعلم أن من حق السلب أن يرفع الإيجاب ولا يصدق معـه وأنـه إذا كـذب الإيجاب أن لا يكذب معه فإن الشيء لا يخـرج من الإيجـاب والسـلب إذا وقفا على التقابل الحقيقي فكان السلب إنما يسلب الشيء من جهة مـا أوجب عليه.
لكنه قد يتفق أن لا يقع السلب مقابلا للإيجاب من الجهة التي وقع عليهـا الإيجاب فيتفق حينئذ أن يكون الإيجاب والسلب صـادقين معـا أو كـاذبين معا وإذا وقع الإيجاب والسـلب على مـا ينبغي لهمـا من التقابـل فـوجب ضرورة إذا صدق أحدهما أن يكـذب الآخـر وإذا كـذب أحـدهما أن يصـدق الآخر وبالجملة امتنع أن يصدقا معا أو يكذبا معا فذلك هو التناقض.
فالتنـاقض هـو اختلاف قضـيتين بالإيجـاب والسـلب يلـزم منـه أن يكـون أحدهما صادقا والآخر كاذبا.
فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها أن تراعى أحـوال الحمـل والوضع وأمـا غيرهـا فقـد تـراعى فيهـا أيضـا أحـوال معـان داخلـة عليهـا اللفظة الحاصرة ومثل
الجهة فأول ما يجب أن يراعى فيها هو شرائط الحمل من القوة والفعل والكـل والجـزء والإضـافة والشـرط والمكـان والزمـان وغـير ذلـك ممـا عددناه في الفن الذي فرغنا عنه.
والمهم أن تراعى لفظـة المحمـول والموضـوع وغـير ذلـك ويحـذر أن لا يكـون وقوعـه في القضـيتين وقـوع اللفـظ المشـترك بـل وقـوع اللفـظ المتواطئ.
ووقوع اللفظ المشترك هو أن يقـع اللفـظ على الشـيئين أو على أشـياء بمسموع واحد وتختلف مفهوماته في كل واحد مثل النور على المسموع والمعقول والعين على الدينار ومنبع الماء.
ووقوع اللفظ المتواطئ هو أن يكون الوقـوع بالمسـموع والمفهـوم معـا مثل وقوع لفظ الحيوان على الإنسان والفرس.
فإذا اتفقت القضيتان في مفهوم الأجزاء التي منها تؤلف ثم كـان الجـزء من الموضوع أو الكل ذلك بعينه وإضافة المحمول وزمانه ومكانه وكونـه بـالقوة أو بالفعـل واحـدا ثم أوجب أحـدهما وسـلب الآخـر كـان في المخصوصة تقابل حقيقي ووجب أن يصدق أحـدهما ويكـذب الآخـر وأمـا إذا خالف شيء من ذلك لم يجب مثل أن يقول أحدهما زيد ناسخ والآخر ليس بناسخ وعنى بزيد غير ما عنى الآخر أو بالناسخ غير ما عناه أو قـال الكأس الواحدة مسكرة وعنى بالقوة وقال الآخـر ليس بمسـكرة وعـنى بالفعل أو قال فلان عبد أي لله وقال مقابله ليس بعبد أي للآدمي أو قال

أحـدهما الـزنجي أسـود أي في بشـرته وقـال الآخـر ليس بأسـود أي في لحمه أو قال أحـدهما إن النـبي صـلى إلى بيت المقـدس وأراد في وقت وقـال الآخـر النـبي لم يصـل إلى بيت المقـدس وأراد وقتـا آخـر أو فعـل شيء مما يجري هذا المجرى في مكـان أو شـرط إطلاق أو تقييـد وغـير ذلك فليس يجب أن يكون بينهما تقابل الإيجـاب والسـلب وهـو التنـاقض بالحقيقة.

فأما إذا كان هناك لفظة حاصرة ولم يكف مـا أومأنـا إليـه بـل احـتيج أن تراعى أشياء أخر فإنه إذا اتفقت القضيتان في كمية الحصر واختلفتا في كيفية الإيجاب والسلب جاز أن تكذبا جميعا وجاز أن تصدقا جميعا.

فأما كيف تكذبان جميعا فذلك إذا كانتا كليتين وكانت المادة ممكنـة مثـل قولنا كل إنسان كاتب وليس ولا واحد من النـاس بكـاتب وأمـا إذا كـانت المادة واجبة فتكون السالبة لا محالة كاذبة مثل ما في قولك كل إنسـان جسم ليس ولا واحد من الناس بجسم وإن كانت ممتنعة فتكـون المثبتـة لا محالة كاذبة مثـل مـا في قولـك كـل إنسـان حجـر ليس ولا واحـد من الناس بحجر.

وأما كيف يمكن أن تصـدقا معـا فـذلك إذا كانتـا جزئيـتين وكـانت المـادة ممكنة أيضا مثل قولنا بعض الناس كاتب ليس كـل إنسـان أو ليس بعض الناس كاتبا.

وأما الحال في الواجبة والممتنعة فمثل ما قيل.

ومن شأن الناس أن يسموا الكليـتين المختلفـتين في الإيجـاب والسـلب مــع وجــود شــرائط التقابــل المــذكورة في المخصوصــات متضــادتين والجزئيتين النظيرتين لهمـا داخلـتين تحت التضـاد ثم يحسـن لهم اعتبـار التقسيم والتركيب أن يراعوا أقساما أخرى لاينتفع بها.

والمستبصر بما بينـاه سـريع التفطن للقضـاء بالفصـل بينهمـا وبين حـال القضيتين المتفقتين في كيفية الإيجاب والسـلب المختلفـتين في الحصـر وتسمى متداخلتين وأنت لا عذر لك في أن لا تقضي فيهـا بالفصـل فأمـا إذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات وجب حينئذ أن تعتـبر لهـا في التناقض شروطا واعتبارات أخرى وليس ما يظن أن هذا الذي قيل كـاف فيما لا جهـة ضـرورة أو إمكـان معـه بـل هـذا كـاف في بعض مـا يخـرج عنهما.

ومن الـواجب أن تنظـر كيـف يقـع التنـاقض في الخـالي عن الضـرورة والإمكان الذي لا ضرورة فيه إيجابـا ولا سـلبا فـإن مراعـاة التنـاقض في هذا الخالي وإن رجع إلى الشرائط المذكورة فإن لذلك الرجوع تفصيلا لا يغني عنه البيان السالف المجمل.

ولنبدأ ولنبين بالتناقض في المطلقة العامة المذكورة أولا

في نقيض المطلقة العامة الأولى إذا كانت موجبة كلية

إذا قلنا كل ب ج بالإطلاق الأعم فليس كل ما يكون جزئيا سالبا مطلقا يكون مناقضا له لأنه لا يمكننا أن نراعي الزمان بينهما على ما يجب فإنه يجوز أن يكون الكلي الموجب صادق الحمل في كل شخص زمانا ما أو حالا ما غير عام وأن تكون الأزمنة شتى ومختلفة في كل واحد فإذا أوردنا الجزئية السالبة ودللنا به على سلب عن بعض ولم يشتمل إلا على هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون في زمان غير شتى من الأزمنة التي كان فيها الإيجاب حقا سواء كان الزمان في جميع الأشخاص واحدا أو كثيرا مختلفا وإذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب إن صدق الإيجاب ولا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا فليست الجزئيات المتضمنة في قولك كل ب ج زمانها واحدا وربما لم يمكنك أن تفرض الأزمنة متشابهة حتى تكون كلها مثلا ربيعا أو وقت كسوف القمر حتى تجعل السلب في الجزئي غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة فإن أمكنك ذلك فحينئذ تكون الجزئية المشروط فيها ذلك الزمان وذلك الحال نقيضا مثلا كما تقول كل شجرة جوز فإنها في صميم الشتاء معتبرة وكذلك إن كان شرط غير الزمان لكن هذه القضية إما أن تكون بعض القضايا المطلقة التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في التناقض فيها حكما في كل قضية مطلقة وإما أن تكون قد عرفت وستعلم حالها من بعد لكن غرضنا أن نعرف نقيض المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول إنه لما لم يمكن مراعاة زمان جزئي مخصوص أو حال جزئية مخصوصة وجب أن يكون إيرادنا النقيض مراعى فيه ما يشتمل على كل زمان وحال وذلك بأن تجعله جزئية سالبة دائمة السلب.

ودائمة السلب في الجزئيات غير الضرورية فيها وذلك أنه ليس ببعيد في الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضروري السلب سلبا دائما فإنه من الجائز أن

يخلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن له الإمكان الصرف حتى يوجد ويعدم ولا يعرض له ذلك الممكن مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس وتسلب عنه الكتابة ما دام موجود الذات فلا يوجد كاتبا البتة فيكون حقا أن بعض الناس لا يكتب البتة ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضروريا عنه فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالإطلاق العام كلما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة وكلما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة واقتسامهما الصدق والكذب دائم.

وبئس ما فعل المغربيون حين اعتبروا في تناقض الضروريات والممكنات الجهة ولم يعتبروا في المطلقة فإن الإطلاق أيضا جهة من الجهات كيف أخذت المطلقة وبكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة وإن كان جهتها كونها خالية عن جهتي الضرورة والإمكان فلهذا الخلو حكم.

وربما قال قائل منهم لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن ليس بعض ج ب في الزمان أو الحال الذي فرض فيه ذلـك البعض حين قيـل كـل ج ب أو ليس بعض ج ب عند مـا يكـون كـل ج ب فـإن القـول الأول يحيـل على الفـرض وليس في الفـرض زمـان أو حـال معلومـة والقـول الثـاني يحيل على الوجود ولكنه كاذب في كل حـال صـدقت الموجبـة أو كـذبت وفي ذلك وجهـان من الحكم فاسـدان أحـدهما أنـه ليس يجب أن يكـون السالب دائما في التقابل الذي إيجابه كلي مطلق كاذبا لا محالة والثـاني أنه إذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمـع النقيضـان في الكـذب وهذا محال.
فتبين إذن أن الموجبة الكلية المطلقة العامـة تناقضـها السـالبة الجزئيـة الدائمة وهي ضرب من المطلقة الاتفاقية
في نقيض المطلقة التي تلي هذه العامة إذا كانت أيضا كلية موجبة
وهذه هي المسماة باصطلاحنا وجودية الـتي لا ضـرورة حقيقيـة فيهـا إذا قلنا صادقين كل ب ج بالوجود أي بلا ضرورة حقيقية بتةفقد تصدق معــه المطلقات السالبة كما علمت لكن ويصدق معــه الممكن وإن لم ينعكس وإنما تكذب معه الموجبة الضرورية وتكذب معه السالبة الضـرورية وقـد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها فيجب أن يكون نقيضه غير خال عن الاشتمال على جميع ذلك ومقولا على جميع ذلك.
وليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصـدق على جميـع ذلـك إلا أن تجعـل سـالبة الوجـود فيقـال ليس دائمـا بـالوجود كـل ب ج أي بـل كـل ب ج بالضرورة أو بالضرورة ليس كل ب ج أو بعض ب يكون دائما ليس ب ج وإن لم يكن بالضرورة ولا يمكنك أن تجد لهذه الموجبة نقيضـا غـير هـذه السالبة البتة أو ما هو في قوتها ولا لهذه السالبة وما في قوتها غير هـذه الموجبة
في نقيض المطلقة اللازمة إذا كانت كلية موجبة
نقيض هذه المطلقة هي السالبة الجزئية المشاركة للموجب في الــوقت الموقت وهو وقت محصل لأنـه الـوقت أو الحـال الـتي يكـون مـا هـو ب موصـوفا بأنـه ب فـإذا قـال كـل ب ج أي مـا دام موصـوفا بأنـه ب كـان نقيضه ليس كل ب ج أي ليس ما دام موصوفا بأنه ب فهو ج بـل إمـا أن يكون ج وإما أن يكون وقتا دون وقت وقد تعين الشرط فصح التقابل
في نقيض اللازمة المشروطة إذا كانت كلية موجبة
هذه القضية ليس تقابلها السالبة الجزئية الدائمة وذلـك لأنهـا تقابـل مـا هـو أعم منها وقد تكذب إذا كانت الموجبة ضرورية وإذا كان كذلك لم يكن كــذبها يوجب صدق الموجبة المشروطة فأمكن أن تكـذب مقابـل نقيضـها الـتي تسلب اللزوم المشروط ولا تمنع الضرورة ولا توجبها واللفظـة المتممـة له التي تطابق ليس كل ج إنما يكون ب ما دام موصوفا بأنه ج عارضا له

ج أي بل إما دائما وإما لا في وقت البتــة وإمــا في بعض أوقــات كونــه ج وإما في غير وقت كونه ج بل في وقت له آخر.
ولا تظن أن قولنا ليس دائما يوصف يوجب أن يكون يوصف في غير ذلك الوقت لأن قولنا دائما تخصـيص وسـلب التخصـيص ليس يـوجب التعميم فإنه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم
في نقيض الطارئة من المطلقات إذا كانت كلية موجبة
لا تناقض هذه القضية السالبة الجزئية اللازمة المشـروطة فإنـه إذا قيـل كل ب ج أي في حال من أحوال كونه ب لم يكن نقيضه أنه ليس كل ب ج في حال من تلك الأحوال بـل بعض ب ليس البتـة مـا دام ب ج وذلـك أنه يمكن أن يكون كذب الطارئة الموجبة لصدق اللازمة الموجبــة فيجب أن يكون النقيض ما يرفع ذلك كله والذي يرفع ذلـك كلـه قولـك بعض ب له دوام سـلب أو إيجـاب ج مـا دام ب وهـذا دوام لأي حـال من الحـالين كانا.
وتخالف الدائمة المقابلة للمطلقة العامة بما تعرف
في نقيض المطلقة التي تعم اللازمة والطارئـة وهي الموافقـة إذا كـانت كلية موجبة
قــد يســبق إلى الــوهم أن نقيض هــذه المقدمــة المطلقــة هي الســالبة الدائمة المشروطة وليس كذلك فإن بعض ما يدخل تحت هذه الموافقــة يكذب مع كذب هذه وهي اللازمة المشروطة إذا كـانت كليـة موجبـة بـل نقيض هذه سالبة الموافقة وهو أن بعض ج ليس إنما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج أي بـل في كـل وقت أو ولا في شـيء من الأوقـات أو في وقت لا يكون فيه ج وإذا قلنا إنما يوصف بأنه ب في وقت كونه ج عم ما يوصف في الوقت كلـه ومـا يوصـف في وقت منـه فـإذا قـال ليس إنمـا يوصف أنه في وقت كذا سلب ما يعم الأمرين فقط سلبا مقابلا
في نقيض الكلية الموجبة الوقتية
هذه يسهل إيراد النقيض لها لأن الوقت معين
في نقيض السالبة الكلية المطلقة على الوجوه المذكورة
قد يمكنك أن تستخرج شروط مناقضة السالبة الكلية في بـاب بـاب من أبواب من مضادتها فنقيض قولنا لا شيء من ج ب بــالإطلاق الأعم بعض ج ب دائما وقد عرفت الفرق بينـه وبين الضـروريات ونقيض هـذا القـول إذا كان وجوديا بعض ج ب بالوجود ونقيض هذا القول إذا كان لازما وكان معناه لا شيء من ج يكون ب عند ما يوصف بأنـه ج بعض ج ب عنـد مـا يفرض ج إما دائما وإما وقتا ونقيض هذا القـول إذا كـان لازمـا مشـروطا بعض ج إنما
يكون ب عند ما يفرض لـه ج دائمـا أو وقتـا ونقيض هـذا القـول إذا كـان طارئا بعض ج لـه دوام سـلب أو إيجـاب ب ونقيض هـذا القـول إذا كـان

بـالمعنى الـذي يعم الطـارئ واللازم المشـروط بعض ج ب ليس إنمـا يسلب عنه ب في حال كونه ج.
وأما الوقتية فنقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت
في نقيض الموجبة المطلقة الجزئية
قد يمكنك أن تعرف التناقض هاهنا أيضا مما قيل لك في الموجبة الكليـة فنقيض قولنـا بعض ج ب بـالإطلاق الأعم ليس شـيء من ج ب إذا كـان المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موجود الذات من غـير أن تعـنى بـذلك الضـرورة فـإن ذلـك حينئـذ يكـون نقيض الممكنة العامة لا المطلقة.
وأما إن قيل هذه القضية هل تكون صادقة حـتى تكـون مثلا طبيعيـة غـير ضرورية السلب يعرض لها أن لا توجد لشـخص مـا فليس على المنطقي أن يخوض فيه لكنه إن كان لا صدق لمثـل هـذا السـالب ولا كـذب لمثـل ذلك الموجب وقد حصل الاقتسام دائما لكن الموجب ليس يجب فيـه أن تشترط المادة الممكنة دون الضرورية لأن المطلقـة عامـة جـدا وكـذلك السالبة التي تقابلها ليس بشرط فيها أن يكـون دوامهـا دوام ضـرورة أو غير ضرورة.
وأما إذا كانت هذه القضية وجودية فنقيضـها ليس بـالوجود ولا شـيء من ج ب أي بل بالضرورة إيجابا أو سلبا وليس قولنا ليس بالوجود ولا شـيء من ج ب هو قولنـا بـالوجود ليس شـيء من ج ب ونعـني سـلبا عن كـل واحد غير ضروري فإن هذين قد يصدقان جميعا.
وأما إذا كانت لازمة فنقيضها ما يعم اللازمة والطارئة فإن الحـال متعينـة فإنه إذا قال بعض ج ب أي ما دام موصوفا بأنه ج ضرورة كان ج أو غـير ضرورة
فنقيضه أنه لا شيء من ج إلا وليس ب ب أي عند ما يوصـف بأنـه ج من غير فرض دوام أو غير دوام.
وأما إذا كانت لازمة مشروطة فنقيضها لا شيء مما هو ج إنما هو ب مـع كونه ج أي بل دائما أو لا البتة أو في حال منه دون حال.